

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة

مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر
شعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

دور الضرائب والرسوم المحلية في تمويل ميزانية
بلدية برج بوعريج

إشراف الدكتور:

◉ صالح بزة

إعداد الطالبين:

◉ هيثور عبد الوهاب

◉ بن قاسم سعيد

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

شكر و تقدير

الحمد لله و الشكر لله الذي أعاننا و سدد خطانا لانجاز

هذا العمل المتواضع راجين منه تعالى أن يكون لبنة تضاف

للصرح العلمي الذي نتمنى أن نكون موفقين في المشاركة في بناءه

نتوجه بالشكر و الامتنان إلى:

الأستاذ المشرف الدكتور بزة صالح على كل الإحاطة و العناية و الدعم

الذي ما فتئ يقدمه لنا طيلة مراحل إعداد هذه الدراسة

و نقول له من هذا المنبر شكرا لك

كما لا ننسى أن نشكر جميع أساتذة الكلية على جهودهم و رحابة صدرهم

و كذا كل الطاقم الإداري و العاملين بها

كما نتوجه بالشكر الجزيل للزملاء الطلبة على كل تلك المحبة و الاحترام

و في الأخير نتقدم بالشكر الحار لكل عمال بلدية برج بو عريريرج

على حسن تعاونهم لانجاز هذا البحث

و الله ولي التوفيق.

إهداء

إلى روح والدي الطاهرتين الذين قال فيهم تعالي

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

إلى زوجتي الكريمة رفيق الدرب في هذه الحياة

أعانها الله و سدد خطاها

أهدي هذا العمل

سعيد

إهداء

الحمد لله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذه المذكرة و الصلاة و السلام
على سيدنا و حبيبنا محمد خير خلق الله. عليه أزكى الصلاة و التسليم .

إلى والدي الكريمين

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أستاذي الفاضل الدكتور بزة الصالح

إلى كل الأصدقاء

إلى كل طالب علم

أهدي لكم عملي المتواضع ثمرة مشواري الجامعي .

وفي الأخير لكم مني جميعا كل المحبة و التقدير و الشكر و العرفان

و الله الموفق المستعان

عبد الوهاب

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
VI	البسمة
VI	شكر و تقدير
VI	الإهداء
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول و الأشكال
XII	ملخص
أ - ح	مقدمة
	الفصل الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر
09	تمهيد
10	المبحث الأول: تعريف النظام الإقليمي و الجماعات المحلية.
10	المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية
11	المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي
13	المطلب الثالث: اعتبارات و أركان تجسيد النظام الإقليمي
17	المبحث الثاني: تعريف البلدية و هيئاتها
17	المطلب الأول: تعريف البلدية
18	المطلب الثاني: هيئات البلدية
19	المطلب الثالث: صلاحيات هيئات البلدية
22	المبحث الثالث: التنمية المحلية.
22	المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية
25	المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية و معوقاتا
27	المطلب الثالث: الجماعات المحلية بين تحديات و آفاق التنمية المحلية

30	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الضرائب و الرسوم المحلية و دورها في تمويل ميزانية البلدية
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الضرائب و الرسوم المحلية
33	المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية
34	المطلب الثاني: خصائص الجباية المحلية و أهدافها و مبادئها
37	المطلب الثالث: مفهوم الضريبة و الرسم و الفرق بينهما
40	المبحث الثاني: مصادر تمويل البلديات
40	المطلب الأول: مصادر تمويل ذاتية
42	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية
44	المطلب الثالث: الهبات و الوصايا(خارج حسابات الخزينة)
45	المبحث الثالث: دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية
45	المطلب الأول: الضرائب و الرسوم المحصلة كليا
64	المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم المحصلة جزئيا
71	المطلب الثالث: التحصيل
73	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث:دراسة حالة ميزانية بلدية برج بو عريريج الفترة بين 2017 و 2021
76	تمهيد
77	المبحث الأول: تقديم بلدية برج بو عريريج
77	المطلب الأول: التعريف ببلدية برج بو عريريج
78	المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية برج بو عريريج
81	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بو عريريج

82	المبحث الثاني مفهوم ميزانية الجماعات المحلية
82	المطلب الأول: تعريف ميزانية المحلية خصائصها و مبادئها
85	المطلب الثاني: أنواع الميزانية
88	المطلب الثالث: أقسام الميزانية المحلية
91	المبحث الثالث: إيرادات و نفقات ميزانية البلدية
91	المطلب الأول: إيرادات ميزانية برج بوعريريج
93	المطلب الثاني: نفقات ميزانية البلدية
96	المطلب الثالث: الأشكال الدينامية لتطور ميزانية بلدية برج بوعريريج
101	خلاصة الفصل الثالث
103	الخاتمة
109	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

و الأشكال

و الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول مقارنة بين الضريبة والرسم.	13
02	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني.	47
03	القيمة الإيجارية الجبائية للعقارات أو أجزاء ذات الاستعمال السكني لكل م ²	51
04	القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد.	53
05	تحديد الوزن الصافي الخاضع للضريبة في القرى التي لا توجد فيها مذابح.	58
06	تحديد تعريفه رسم الذبح.	59
07	تحديد قيمة الرسم على الإعلانات حسب عددها وحسب حجمها.	62
08	تحديد قيمة الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية حسب الفترات السنوية وحسب حجم الإعلان.	62
09	تحديد نسبة الضريبة على الأملاك.	66
10	نسب الإيرادات الجبائية للضرائب المباشرة خلال الفترة (2017-2021)	91
11	نسب الإيرادات الجبائية للضرائب الغير مباشرة خلال الفترة (2017-2021)	92
12	نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2017-2021)	95
13	نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2017-2021)	96
14	حصيلة الجباية المحلية (ضرائب و رسوم) لبلدية برج بوعريريج لسنة 2020	99

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة بلدية برج بو عريريج	80
02	الهيكل التنظيمي لبلدية برج بو عريريج	81
03	التمثيل البياني لحصيلة الجباية المحلية خلال الفترة (2017-2021)	96
04	التمثيل البياني لحصيلة الضرائب المباشرة خلال الفترة (2017-2021)	97
05	التمثيل البياني لحصيلة الضرائب الغير مباشرة خلال الفترة (2017-2021).	98
06	حصيلة الجباية المحلية (ضرائب و رسوم) لبلدية برج بو عريريج 2020	100

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق
01	كشف الحولات
02	الملحق رقم 12 : كشف سندات الإيرادات
03	الملحق رقم 03 : جدول خاص بالرسم على رخصة البناء لسنة 2019
04	الملحق رقم 07 : سندات التحصيل
05	الملحق رف 02 : حوالة الدفع
06	الملحق رقم 02 : الخاص بتحديد التقديرات
07	الملحق رقم 08 : أمر بالتسديد

ملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة لدور الجباية المحلية في تمويل البلدية، من خلال محاولة حصر أهم ما يتعلق بالموضوع من جانبه النظري و التطبيقي عبر خطوات بحثية ممنهجة لمعالجة إشكالية البحث و تساؤلاته، انطلاقا من التعرف على المفاهيم المتعلقة بالبلدية و الجباية المحلية ، ثم تناولنا الجباية المحلية في البلدية وطرق تمويلها، حيث تبين أن هناك جزء من الإيرادات يحصل كلية لفائدة البلدية وجزء آخر يحصل جزئيا فقط لصالح البلدية حيث تتقاسمه مع هيئات أخرى، ومن أجل اختبار دور الجباية المحلية في تمويل البلدية عمليا تم دراسة حالة ميزانية بلدية برج بو عريريج عاصمة الولاية . بين سنتي 2017 و 2021.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذه الأخيرة تعتمد على الجباية المحلية في تمويل ميزانيتها بنسب متفاوتة من سنة لأخرى وذلك لان الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة البلدية كانت ضعيفة مقارنة بالإيرادات الكلية للبلدية، بالإضافة إلى غياب آليات واضحة للتحصيل مع بعض التناقض بين التصريحات و التشريعات في المجال.

الكلمات المفتاحية:

جباية، محلية، بلدية، ضرائب، رسوم

Summary:

In this study, we discussed the role of local taxation in financing the municipality, by trying to limit the most important matters related to the topic from its theoretical and practical sides through systematic research steps to address the problem of research and its questions, based on the identification of concepts related to municipality and local tax, then we dealt with local taxation in The municipality and its financing methods, as it was found that part of the revenue is obtained entirely for the benefit of the municipality and another part is obtained only partially for the benefit of the municipality, where it is shared with bordj bou arreridj capitals government. Between 2017 and 2021.

This study concluded that the latter relies on local taxation to finance its budget at varying rates from year to year, because the tax revenues collected for the benefit of the municipality were weak compared to the total revenues of the municipality, in addition to the absence of clear mechanisms for collection with some contradiction between statements and legislation in the field.

Key words:

Levy, local, municipal, taxes, fees.

المقدمة

مقدمة:

إن للجماعات المحلية دورا هاما في حياة المجتمع و تسيير شؤونه، لذا وفرت الدولة الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية للقيام بذلك من خلال توفير مصادر تمويل تمكنها من تغطية نفقاتها. و من بين هاته الموارد الضرائب والرسوم المحلية .

تعتبر الجباية المحلية أهم مورد للجماعات المحلية من خلال الإصلاحات التي تقوم بها الدولة و الجهود الرامية للنهوض بها من خلال قوانين المالية المختلفة، لما لها من دور في تمويل المحلي للبلديات وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

مهما كان دور الدولة في مختلف الميادين الاقتصادية أو الاجتماعية فهي تحتاج دائما إلى موارد أو مداخيل تغطي بها نفقاتها أي السعي لزيادة الإيرادات وتنظيم النفقات وعليه فإن الدولة قامت بنقل بعض مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية وهذا ما يعكس اللامركزية الإدارية أي ديمقراطية الإدارة حيث نجد العديد من الدول النامية انصب اهتمامها حول سياسات التمويل المحلي تزامنا مع برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن دراسة المالية المحلية أمر يخص بالدرجة الأولى المواطن المتعامل مع الإدارة على المستوى المحلي. فالبلدية بالخصوص هي الإدارة الأولى الموجودة في واجهة المواطن المتعامل معها، فالتسيير المالي لهذه الإدارة يخضع حتما لرقابة هذا المواطن. والميزانية المنجزة من طرف إدارة البلدية أو الولاية يجب أن تعبر عن الحاجيات الفعلية لتسيير المرافق العمومية وكل اعتماد يدرج في هذه الميزانية يجب أن يكون صادقا و مترجما لدراسة راشدة كما هو الحال عن ضرورة استغلال كل موارد الشخص العمومي على المستوى المحلي.

وتسعى الجزائر اليوم إلى إعطاء فرصة للجماعات المحلية لتمويل نفسها بنفسها وهذا من خلال الجباية المحلية لأنها أصبحت نموذج حقيقي لتنفيذ ذلك غير أن مجال دراستنا سوف يقتصر على البلدية كون أن هذه الأخيرة هي الوحدة القاعدية للسياسة اللامركزية الإدارية للبلاد، ومنه تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة يجعل للجماعات المحلية دورا كبيرا في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بتطلعاتهم وظروفهم في ظل واقعهم المحلي انطلاقا من ما يملكه من موارد في حيزه المحلي ومنه فإن الجانب المالي هو العنصر الأساسي والدافع للعنصر البشري لترسيم وتنفيذ مختلف الخطط الموضوعة.

ونظرا لأهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية عملت الدولة جاهدة للحصول على مبالغ مالية كبيرة باستطاعتها تحقيق إنعاش اقتصادي بتطبيق سياسة جبائية فعالة تركز على الضرائب ذات المردودية المالية العالية والمقبولة سياسيا واجتماعيا، وفي هذا الإطار تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

❖ ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني للجماعات المحلية؟
- فيما تتمثل الجماعات المحلية؟
- ما هو مفهوم الجباية المحلية؟
- ما هي التركيبة الجبائية المحصلة لفائدة ميزانية الجماعات المحلية؟
- ما هي القوانين و التشريعات و التنظيمات التي يعمل بها لتحقيق الإيرادات الجبائية المحلية؟

- ماذا يقصد بميزانية البلدية؟ و ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية فيها؟

1- الفرضيات: ومن أجل دراسة الموضوع من كل جوانبه اعتمدنا على بعض الفرضيات التالية:

أولاً: تعتبر الضرائب والرسوم الممول الرئيسي لميزانية بلدية برج بو عريريج.

ثانياً: هناك ميكانيزمات واضحة من أجل الجباية المحلية.

ثالثاً: التشريع الجبائي الجزائري يشجع على تطور الجباية المحلية.

دوافع اختيار الموضوع: إن الأسباب والدوافع التي جعلتنا نختار ونهتم بهذا الموضوع تتمثل في

أمرين الأول شخصي يتمثل في فضولنا للإطلاع على ميزانية الجماعات المحلية وما يدور فيها

وإثراء معلوماتنا في هذا المجال أما الثاني فهو موضوعي ويتمثل في:

- التطور الذي عرفته الجباية المحلية والدور الذي أصبحت تلعبه في مختلف المجالات.

- التشريعات الكثيرة في هذا المجال من خلال قوانين المالية.

- العجز المالي المزمّن الذي تعاني منه أغلبية البلديات في الجزائر.

- معرفة اعتماد الجماعات المحلية في تمويل ميزانيتها من الإيرادات الجبائية.

- جعل الموضوع كمرجع للطلبة في المستقبل خاصة أ، البحث سيتناول أحدث التشريعات و

القوانين في هذا الميدان.

- الترحاب و التشجيع من طرف العاملين بمصلحة الميزانية بلدية برج بو عريريج.

2- أهمية البحث: تتضمن هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة والجماعات المحلية وذلك من

خلال:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها الجباية في تمويل الجماعات المحلية.

- المواكبة المستمرة للتغيرات التي تطرأ على مختلف التشريعات الجبائية.



- تلعب الجباية دورا هام في الاقتصاد واستعمالها كوسيلة لتمويل الميزانية وتغطية نفقاتها جعلها من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة لذا كانت محلا للاهتمام.
 - أهمية الدراسات الميدانية في كشف مواطن الخلل و الصعوبات التي تظهر في الميدان العملي.
 - طرح أفكار و مقترحات من شأنها تحسين التسيير في هذا المجال .
- 3-أهداف البحث:** تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:
- بيان الحالة المالية للجماعات المحلية.و مدى استقلالها ماليا عن الخزينة العمومية.
 - الإطلاع على ميزانية الجماعات المحلية وسبل تمويلها ومدى تأثيرها بالموارد الضريبية.
 - معرفة و مواكبة لمختلف قوانين وتنظيمات الجباية المحلية الجديدة.
 - محاولة لمعرفة مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية و النسب الخاصة بها.
 - معرفة كيفية سير العمل وذلك بالدراسة التطبيقية التي سنقوم بإجرائها على مستوى البلدية.
 - معرفة الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية في تحصيل مختلف الضرائب و الرسوم.
- 4-حدود الدراسة:** بما أن الموضوع المعالج واسع ومتشعب ارتأينا بلورة دراستنا حول نقاط محددة تتمثل فيما يلي:
- تقتصر دراستنا على ميزانية البلدية من حيث واقع توزيع نفقاتها وتحديد مصادر إيراداتها.
 - تقتصر الحالة التطبيقية على بلدية برج بوعريرج فقط وتحديد فترة الدراسة من 2017-2021.
- 5-منهج الدراسة:**دراستنا هذه تتطلب استعمال المناهج التالية:
- **المنهج التاريخي:** اتبعنا هذا المنهج في تقديم بلدية برج بوعريرج.

- المنهج الوصفي: استخدم في الفصل الأول عند وصف الجباية المحلية انطلاقا من مختلف الضرائب والرسوم التي تعود إلى الجماعات المحلية والدولة. كما تم استعماله في الفصل الثاني عند وصف الأنظمة الإدارية

- المنهج التحليلي: اعتمدنا عليه في الفصل الثالث من خلال تحليل وتقييم الإيرادات الجبائية الممنوحة لميزانية بلدية برج بوعريريج ونفقاتها.

6- صعوبات البحث: من خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات والتي يمكن إبراز أهمها في:

- عدم مواكبة بعض المراجع للتشريعات الحديثة لان خصوصية البحث تتطلب التحيين كل سنة .
 - افتقار المكتبة الجزائرية للتجارب الدولية في هذا المجال.
 - نقص المراجع الملمة بالأحداث الجديدة في المجال الجبائي للجزائر في مكتبتنا.
 - الظروف الصحية التي مرت بها البلاد قلصت من هامش التنقل و البحث و الاتصال.
- 7- الدراسات السابقة:

- براج محمد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2005.

تناول الباحث موضوع الجباية المحلية من خلال إبراز مكانتها في ميزانية الجماعات المحلية ودورها التمويلي محاولا بذلك الإجابة على الإشكالية التالية: هل تستطيع الجباية المحلية منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية؟

ولقد توصل الباحث إلى أنه بالرغم من كون الموارد الجبائية أساس المالية المحلية غلا أنه لا يمكنها منح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية نتيجة لعدة أسباب مختلفة منها ما يتعلق بالمكلف وأخرى متعلقة بالإدارة والنظام الجبائي.

- **خضير خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق(رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر3، سنة-2011.**

حيث تطرق الباحث إلى موضوع "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع آفاق" وتمحور تساؤله الرئيسي حول "هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا، أم يجب تجديده؟ وفي هذه الحالة: ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية. من خلال تحديد جوانب القوة والضعف في أداء الجماعات المحلية وتأثير الموارد الذاتية في استقلال الجماعات المحلية وتشخيص لواقع تمويل التنمية المحلية من خلال تحليل أدوات التنمية المحلية وتقييمها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها.

و توصل الباحث إلى ضرورة إحداث ثورة في مختلف القوانين و التشريعات في مجال الجباية المحلية بحيث تتم عملية نقل بعض صلاحيات التشريع للمجالس البلدية المنتخبة مع تزويدها بالوسائل الحديثة الضرورية في مجال التحصيل.

- و بالنظر لتطور القوانين الخاصة بالجماعات المحلية و التنظيم الإقليمي للبلاد و كذا التشريعات الخاصة بالجباية المحلية أردنا التطرق لهذا الموضوع وفق المستجدات الراهنة.

8-الإطار العام للدراسة: على ضوء محتوى موضوعنا سوف نتضح لنا الجوانب الملزمة بالذكر

وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة فصول هما:

تم تخصيص الفصل الأول إلى دراسة حول النظام الإقليمي و مكوناته مع التركيز على البلدية كوحدة أساسية لهذا النظام من حيث هيكلها و صلاحيات المجالس المنتخبة و أهدافها بالنسبة للتنمية المحلية ثم تطرقنا في الفصل الثاني لدور الضرائب والرسوم المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي: عموميات حول الضرائب والرسوم، وفي المبحث الثاني تطرقنا بالتفصيل إلى الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية و في الثالث للضرائب المحصلة جزئيا و هذا على ضوء قانون المالية لسنة الحالية.

وأما الفصل الثالث فيتضمن الدراسة التطبيقية لحالة ميزانية بلدية برج بوعرييج والذي ارتأينا في تقسيمه إلى ثلاث مباحث أخرى تتمثل في ذكر مفهوم الميزانية المحلية، إعداد الميزانية المحلية تنفيذها والرقابة عليها، وفي المبحث الأخير قمنا بالدراسة التطبيقية لبلدية برج بوعرييج خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

الفصل الأول:

نظام الجماعات المحلية في الجزائر.

تمهيد:

يعتمد التنظيم الإداري في أي دولة على الأسلوب المركزي أو اللامركزي كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة، و يعتبر الأسلوب اللامركزي في هو النظام المطبق في تسيير إدارة الجماعات المحلية في الجزائر.

يهدف الفصل الأول من هذه الدراسة إلى معرفة أهم المفاهيم التي ترتبط أساسا بالجماعات المحلية والتنمية المحلية فلا إدارة التي لها علاقة بالتنمية المحلية هي بلا شك إدارة الجماعات المحلية التي انبثقت من اللامركزية الإدارية، باعتبارها أسلوب يتم من خلالها توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية ووحدات إدارية تتمتع بشخصية معنوية. ويندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف النظام الإقليمي و الجماعات المحلية.

المبحث الثاني: تعريف البلدية و هيئاتها.

المبحث الثالث: التنمية المحلية.

المبحث الأول: تعريف النظام الإقليمي و الجماعات المحلية.

يعتبر التنظيم الإقليمي للبلاد أو ما يعرف باللامركزية الإدارية أسلوبا من أهم الأساليب المعتمدة في تسيير الإدارة المحلية.

وهذا الأسلوب تحكمه قواعد واعتبارات عديدة تجعله أنجع الأساليب في إدارة الجماعات المحلية، وقبل التطرق إلى تعريف التنظيم الإقليمي وجب التعرف أولا على الجماعات المحلية.

المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية

تختلف الآراء حول تحديد مفهوم واحد للإدارة المحلية أو الجماعات المحلية تبعا لوجهة النظر أو الزاوية المنظور منها، ويمكن عموما تعريفها بأنها "هي المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف من الحكومة المركزية، وتعرف أيضا بأنها " أسلوب من أساليب الإدارة تقسم فيه الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية وتمثلها مجالس منتخبة تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية¹. وتتمثل الجماعات المحلية في الولاية و البلدية كونهما الجهات الإدارية المحلية وترتبط هذه الفكرة بالديمقراطية التي تسمح لكل إقليم من أقاليم الدولة وأن تدير شؤونها المحلية من خلال ممثليها من سكان الإقليم².

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة الأجهزة التنفيذية اللامركزية التي تتولى الشؤون المحلية، وتقديم الخدمات على المستوى المحلي وقد تكون منتخبة مثل البلدية، أو معينة مثل الولاية، وهي تشكل

¹ مسيكة براهيم ، الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية و آلياتها(مذكرة ماستر) ، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017، ص5_6.

² علاء الدين عشي ، مدخل للقانون الإداري ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص39.

تنظيماً إدارياً مستقلاً عن الحكومة المركزية بالعاصمة، فهي إذن أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من أجل تحقيق اللامركزية الإدارية¹.

المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي

هو ما يصطلح عليه بتسمية التقسيم الإداري و هو ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية الأخرى والمستقلة قانوناً عن الإدارة المركزية بمجرد اكتمال تسابها الشخصية المعنوية مع بقاءها خاضعة جزئياً لرقابة الإدارة المركزية².

يشتمل التقسيم الإداري الجزائري حالياً بعد صدور القانون المؤرخ في 11 ديسمبر 2019³ على 58 ولاية، 553 دائرة و1541 بلدية. بالنسبة للبلديات و الدوائر بقيت نفسها أما الولايات فقد أضيفت عشرة ولايات بالجنوب و هي : تيميمون، برج باجي مختار، أولاد جلال، بني عباس، إن صالح، عين قزام، تقرت، جانت، المغير، المنيع

وكانت الإدارة بالجزائر قبل الاستقلال من "المستعمر الفرنسي" تخضع لنظامين إداريين مختلفين، فقسم منها كان يخضع لجيش الاحتلال الذي كان يتولى السلطة في جنوب البلاد في حين أن القسم الثاني كان يخضع للسلطة المدنية الفرنسية التي كانت تسيطر على الحكم في شمال البلاد، وبعد الاستقلال، وقع على عاتق الدولة الجزائرية مسؤولية توحيد النظام الإداري على المستوى الوطني، وقد اصطدمت الجزائر بصعوبات عملية، في عملية التوحيد وأهم هذه العوامل، تخلي

¹ عبد الحق بوتاتة، و عبد الهادي العايب، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016، ص 01.

² محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر التوزيع عنابه، الجزائر، 2004، ص 62.

³ المواد من 52 مكرر إلى 52 مكرر 9 من القانون رقم 19-12 الصادر في تاريخ 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ل 11 ديسمبر 2019 يعدل و يتم القانون 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

الإطارات الفرنسية عن مسؤوليتها دون تكوين الإطارات الجزائرية لتحل محلها بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، وفي خضم هذه التحديات كان لابد من التغلب على هذه الصعاب بدأ بتكوين الإطارات والعمل على توحيد العمل الإداري وإتباع سياسة تقسيمات إدارية جديدة، كانت فيها البلديات تمثل القاعدة الأساسية ثم تليها الولايات، وهذا بهدف الاستجابة السريعة للقرارات السياسية ومسايرة سرعة النمو الاقتصادي في البلاد. ويلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلية للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية والمرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطوير دورا حاسما في التنمية الوطنية وفي اللامركزية والديمقراطية .

وتوجد اللامركزية عندما يمنح القانون للهيئات المنتخبة من قبل مجموعة شخصية، سلطة القرار في كل الشؤون المحلية أو جزء منها على الأقل.¹

و يعتبر التنظيم الإقليمي في البلاد أسلوب في التنظيم الإداري يقوم على الاعتراف بوجود شؤون محلية مختلفة عن الشؤون الوطنية، يكلف القانون أشخاصا قانونية ومستقلة بذاتها تعرف بالجماعات المحلية، بالسهر على إدارتها بواسطة هيكل تكون عادة منبثقة عنها.²

و باختصار شديد تعني تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، و ذلك بأن تخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور، وفي أغلب الأحيان منتخبا من قبل الجمهور نفسه، و يتمتع بنوع من الاستقلال المالي و الإداري مع خضوعه لإشراف ورقابة الحكومة المركزية في إطار ما

¹ لخضر عبيد، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 29.

² محمد رضا جنيج، القانون الإداري، مركز النشر الجامعي، الجزائر، 2008، ص 65.

يسمى بالصياغة الإدارية¹.

المطلب الثالث: اعتبارات و أركان تجسيد النظام الإقليمي

أولا اعتبارات تجسيد النظام الإقليمي يفرض تجسيد النظام الإقليمي المحلي على الدولة مع مراعاة العديد من الاعتبارات منها:

1- نوع الوظائف و المهام: بالرغم من استقلالية الجماعات المحلية إلا أنه لا تخول لها السلطة المركزية ممارسة كل الوظائف، إذ هناك وظائف نظرا لطابعها لا تحتاج إلى تفويض كال دفاع و الأمن، أما الوظائف الأخرى (كالتجهيز والتجارة والفلاحة و المواصلات والري... الخ) يمكن نقلها على مستوى الإقليم.

2- درجة النمو و الوعي الاجتماعي: يتجسد النظام الإقليمي على مستوى المحلي في الإدارة المحلية و التي تخول لها صلاحية إدارة الشؤون المحلية على أكمل وجه مما يفرض كفاءة و درجة عالية من الوعي الاجتماعي حتى تضمن نجاحا أكبر.

3- مدى توفر الخبراء الإداريين: يعتبر انعدام أو نقص الخبراء الأكفاء والمتخصصين في مجال الإدارة مانعا دون اتخاذ القرارات المصيرية، و هذا ما ينعكس سلبا على شؤون الإقليم².

ثانيا: أركان النظام الإقليمي: يقوم على عناصر و أركان هي:

1- وجود مصالح محلية متميزة: إن وجود مصالح محلية متميزة هي الأساس في قيام نظام إقليمي، و يقصد بذلك أن تكون هناك مصالح خاصة لكل إقليم تختلف عن المصالح الوطنية، مما يعني أن مصالح إقليم ليس بالضرورة أن تهم الدولة كلها أو الأقاليم الأخرى، وهذا ما

¹ محمد علي الخلافة، الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا، دار الثقافة عمان، الأردن، 2009، ص 40.
² بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 04)، الجزائر، 2006، ص 260.

يبرر إخضاع كل إقليم لنظام مركزي مستقل، بما يتناسب مع طبيعة ذلك الإقليم وظروفه و
إمكانياته¹.

2- وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية: ويعني هذا وجود مجالس محلية
منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بالاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية، و الاستقلال في
هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته وفي إنشاء وإدارة
والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها، و أن يكون لديه القدرة
الذاتية ماليا و إداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه².

3- رقابة السلطات المركزية: إن الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية ليس استقلالاً مطلقاً
بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضمانة لوحدة السياسة
العامة للدولة وللتأكد من أن الخدمات المختلطة تؤدي لسكان الوحدة المحلية بكفاءة و مساواة³.

ثالثاً: الاستقلال المالي للجماعات المحلية

لا تعني اللامركزية الإدارية أن تكون البلدية منفصلة بصفة مطلقة عن الدولة، بل أن تكون
الأولى تحت نظر الثانية عن طريق الرقابة، و على هذا الأساس فإن الاستقلالية المالية يمكن
التعبير عنها باستقلالية مالية البلدية عن مالية الدولة من جهة، مع ارتباطها من جهة أخرى.

-1

عريف الاستقلال المالي للجماعات المحلية ويقصد الاستقلال المالي للجماعات المحلية هي

¹ علي خطار شنطاوي، الإدارة المحلية، دار وائل عمان، الأردن، 2008، ص 99_100.

² محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 63.

³ وهيبه برازة، استقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو،
2017، ص 131.

توفير الوسائل المالية اللازمة التي تمكن الوحدة من مجابهة أعباء التكفل باختصاصاتها.¹ كما يمكن اعتبار أن الاستقلال المالي يعني أن للجماعات المحلية موارد مالية خاصة بها وهي التي تتحكم فيها، كما تتمتع بحرية استعمال هذه الموارد و تخصيصها حسب ما تراه مناسب لتحقيق المصالح المحلية.

ويعرف أيضا بأنه يرمي إلى تحقيق اللامركزية في تسيير شؤونها، ويسمح لها بالقيام بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تلبية حاجيات سكان الإقليم و تحريك عجلة التنمية. إن التعاريف السابقة تدور حول فكرة حرية الجماعات المحلية في إعداد ميزانيتها وكذا توفرها على موارد مالية خاصة بها تمكنها من القيام بمختلف المهام الموكلة إليها.

2- مظاهر الاستقلال المالي: تتلخص مظاهر الاستقلال المالي فيما يلي:

أ- **التمتع بسلطة إعداد الميزانية:** لا بد أن تتمتع البلدية بسلطة إعداد الميزانية المحلية، كون أن حرية التصرف تستوجب التمتع بسلطة القرار المالي لتحقيق استقلالية التسيير، و تتحقق حرية إعداد الميزانية إذا توافرت مجموعة من الشروط تتمثل في حرية فعلية في خلق الإيرادات المحلية، تحديد مجال تطبيقها، وعائها الضريبي، هذا إلى جانب تمتع البلدية بحرية الإنفاق مع احترام الميزانية العامة للدولة.²

ب- **التمتع بمراد مالية ذاتية:** يقصد بها قدرة البلدية على تمويل نشاطاتها المختلفة والتي تصب في خدمة المصالح المحلية، كما يشكل دعامة أساسية لتعزيز استقلالها المالي و ضمان حرية مبادراتها والتخفيف من حجم تبعيتها للسلطة المركزية، و يتحقق الاستقلال المالي بتوافر بعض

¹ المرجع السابق، ص 132.

² كنه مقداد و نوي سليمة، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات (مذكرة ماستر)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة بسكرة، 2020، ص 11.

الشروط في الموارد المحلية و المتمثلة أساسا في: محلية المورد، ذاتية المورد، كفاية المورد، مرونة المورد¹.

ج-تبسيط الرقابة الممارسة على مالية الجماعات المحلية: لا يعني الاعتراف بالاستقلال المالي للبلدية أن تكون المالية المحلية مستقلة تماما عن الدولة فهي في حقيقتها تبقى جزء من المال العام، لذلك وخوفا من تلاعب القائمين على الجماعات المحلية بالمالية المحلية، وخوفا من سوء تسييرها و إدارتها و ضمانا لمشروعية التصرفات المالية و حتى يتحقق الاستقلال المالي و يجب تبسيط و عقلنة الرقابة الممارسة على المالية المحلية².

¹ المرجع السابق، ص 11.

² كنزه مقداد و نوي سليمة، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات (مذكرة ماستر)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة بسكرة، 2020، ص 11.

المبحث الثاني: تعريف البلدية وهيئاتها.

تعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفها و هيئاتها و اختصاصات كل هيئة منها.

المطلب الأول: تعريف البلدية

عرفا القانون رقم 11_10 المؤرخ في 22 يوليو 2011¹ المتعلق بقانون البلدية "البلدية بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحديث(تنشئ) بموجب قانون¹ ، كما أضافت المادة الثانية " أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية² فالمشرع قد عرف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وأضفى عليها الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، كما جعل منها الإطار المؤسسي لمشاركة المواطنين في التسيير، وأضاف القانون الجديد في المادة الثانية أن البلدية هي المكان الذي تكون فيه الممارسة الصحيحة للمواطنة باعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية المحلية.

يتم إنشاء البلدية و تعيين حدودها الإدارية بموجب مرسوم يصدر من طرف رئيس الجمهورية بناء على قرار من وزير الداخلية و الجماعات المحلية، كما أن " تغيير اسم بلدية أو تعيين مقرها أو تحويله يتم بموجب مرسوم يتخذ بناء على قرار من وزير الداخلية و بعد استطلاع رأي الوالي و باقتراح من المجلس الشعبي البلدي³ . أما فيما يخص ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 1 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 2 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 7 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

أخرى أو أكثر من نفس الولاية فيتم بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي و رأي المجلس الشعبي الولائي و مداولة المجالس الشعبية البلدية المعنية¹، بالإضافة إلى هذا فإن حقوق و التزامات البلدية المنضمة تحول كلها إلى البلدية التي ضمت لها².

المطلب الثاني: هيئات البلدية

ينص قانون البلدية في الجزائر على أن " هيئتا البلدية هما:

-المجلس الشعبي البلدي.

-رئيس المجلس الشعبي البلدي³.

أولاً: المجلس الشعبي البلدي:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي أهم خلية في التنظيم البلدي نظرا لحساسية وضعه والأعضاء المشكلة له والتي تباشر مهامها عن طريق الاقتراع العام والمباشر و السري، و تدوم مدة عضويته 5سنوات، إذ قسم المشرع عدد الأعضاء في المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني لكل بلدية، ويتم تسيير المجلس الشعبي البلدي عن طريق عقد عدة دورات يجري من خلالها مداولات بالإضافة إلى اللجان المتخصصة، حيث تكون هذه الدورات عادية و أخرى غير عادية.

ثانياً: رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير البلدية نظرا لحساسية منصبه و كونه حلقة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 9 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 10 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 15 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

وصل بين المجلس الشعبي البلدي و الولاية حيث تتكون الهيئة التنفيذية في البلدية من رئيس

المجلس الشعبي البلدي ويساعده نائبان أو أكثر حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي¹

ويتم تعيينه وإنهاء مهامه كما يلي:

-التعيين: ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية.²

-انتهاء المهام: بالإضافة إلى حالة الوفاة وانتهاء مدة العهدة تنتهي مهام الرئيس للأسباب نفسها

التي تنتهي بها مهام باقي الأعضاء و المتمثلة في الاستقالة و الإقصاء.

المطلب الثالث:صلاحيات هيئات البلدية.

يحدد القانون صلاحيات البلدية ومجالات تدخلها ويحدد اختصاصات كل من المجلس الشعبي

البلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي كما يلي:

أولاً:صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون البلدية.

1- **في مجال التهيئة و التنمية:** يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات

الموافقة لمدة عهده و يصادق عليها و يسهر على تنفيذها، و يشارك في إجراءات إعداد عمليات

تهيئة الإقليم و التنمية، والمصادقة على المشاريع الاستثمارية للتنمية القطاعية والعمل على

تشجيعها وتحفيزها و ترقيتها، كما وتساهم في السهر على حماية التربة و الموارد الذاتية³.

2- **في مجال التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز:** تتأكد البلدية من احترام تخصيص الأراضي

و قواعد استعمالها، كما و تبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل و التجهيزات، تشجع و تنظم

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 69 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 62 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 112 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011.

بصفة خاصة كل جمعية تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني والأحياء، كما تشارك في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية والدينية والتاريخية¹.

3- في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة و التسلية و السياحة: تتخذ البلدية إجراءات انجاز مؤسسات التعليم وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ، وتساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية صيانة المساجد و المدارس القرآنية المتواجدة في ترابها و توسيع قدراتها السياحية و تشجيع عمليات التمهين والتشغيل.

4- في مجال النظافة وحفظ الصحة و الطرقات البلدية: تسهر الدولة على توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة ومعالجتها، صيانة طرقات البلدية فضاء الترفيه والشواطئ².

ثانيا: صلاحيات رئيس مجلس الشعبي البلدي:

1- في مجال تمثيل البلدية: يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسم التشريعية والتظاهرات الرسمية، ينفذ ميزانية البلدية وهو الأمر بالصرف، السهر على المحافظة على الأرشيف، القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبتها وحسن تنفيذها³.

2- في مجال تمثيل الدولة: يقوم رئيس المجلس بتمثيل الدولة في إقليم البلدية و يتمتع بصلاحيات: أ- منح تفويض الإمضاء لمندوبيه والى كل موظف بلدي في كل الأعمال إلا التفويض المالي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 113 إلى 122 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 123_124 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 77 إلى 84 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

- ب- أخذ الاحتياطات الضرورية والوقائية لضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي من الممكن أن تحدث فيها الكوارث وفي حالة وقوع الكارثة يتخذ كل التدابير اللازمة التي تقضيها الظروف و إعلام الوالي بها فوراً.
- ج- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية، حيث يمكنه عند الاقتضاء تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليمياً¹.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 85 إلى 93 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

المبحث الثالث: التنمية المحلية.

في إطار تطور فكرة التنمية، ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية، كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني إذ تعتبر اللامركزية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية لكافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية وجب الإلمام بعدت جوانب والتي لها صلة بمفهوم التنمية. **أولا: تعريف التنمية** عرفت على أنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، وتحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا، ومقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"¹.

وتعرف على أنها "عملية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله على شكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي العدالة في توزيع الدخل"².

كما تجدر بنا الإشارة إلى تبيان الاختلاف بين مفهوم التنمية والنمو، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي والطبيعي، دون تدخل متعمد من قبل فرد أو مجتمع، أما التنمية فهي العمليات المقصودة

¹ يوسف نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص 87

² عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، مصر، الدار الجامعية، ص 12.

التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، وفي حدود فترة زمنية معينة بمعنى أن التنمية تخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم ولها عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

-تهدف إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية الأزمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية.

-تهدف إلى انتقال مرحلة جديدة شاملة النتاج والإنسان ومقدراته، وفرص حياته ومشـاركته الإيجابية.

تهدف إلى الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن.

-تهدف التنمية أيضا إلى إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف والفقر والحرمان وضعف الفرص الاقتصادية.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية وعناصرها.

تعرف على أنها "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدراجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.¹

كما تعرف أيضا بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية،

¹ يوسف نور الدين، مرجع سابق ، ص 12.

واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.¹

من خلال التعاريف السابقة تتمثل عناصر التنمية فيما يلي:

1- برنامج مخطط: يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، فالتخطيط الكفاء هو الطريقة المثلى

التي تضمن استخدام الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية، لكي تحق الرقي وتلبية حاجيات المجتمع.

2- المشاركة الجماهيرية: المشاركة الشعبية هي من القواعد الأساسية للتنمية المحلية، أي مشاركة

أكبر عدد من المحليين في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على الوسائل الحديثة للإنتاج.

3- المساعدات الفنية: أن عملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري

والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجاً كبيراً في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية.

4- التكامل بين الاختصاصات: من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين

المشاريع في شتى الميادين عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وهذا نتيجة لتدخل العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فجميعها يتبادل التأثير والتأثر.

¹ يوسف نور الدين، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية.

أولاً: أهداف التنمية المحلية.

إن نجاح التنمية المحلية يتحقق بفضل البرامج المعدة على أساس التحضير والتخطيط، المبني على أسس عملية ولهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أبعاد وأهداف متنوعة ومن بين هذه الأهداف ما يلي¹:

- حشد وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها الأنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري.
- التخفيف بين الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تلائم كل جهة.

- استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدماتية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص والوطني والأجنبي.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف حياة المواطنين، من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية الخدمات الجوارية وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

- ضمان العدالة في الاسـتقادة من المرفق والخدمات الأساسية (التطهير، الماء الإنارة الغاز، المواصلات،التربية ... وغيرها).

¹ احمد شريف ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية ،السنة السادسة العدد، 2009،40، ص 74

-التصدي والعمل على محاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة العنف المخدرات ...الخ.
-القضاء على البناء غير اللائق وذلك عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

ثانيا: معوقات التنمية المحلية تواجه عملية التنمية المحلية مجموعة من العقبات متنوعة ومتباينة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، نوجزها بصورة مختصرة كالآتي:

أولا-العقبات الاقتصادية تتركز في الجوانب التالية:

-قلة ومحدودية توفر وتجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
-العزلة وعدم الكفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
-قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار.
العقبات الاجتماعية هي ذات طابع ذو تأثير اجتماعي ومعقدة لعملية التنمية المحلية، وهي متنوعة وأبرزها ما يلي:

-النمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.
-تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

ثانيا-العقبات الإدارية تتمثل في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:
-عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، والديمقراطية المحلية وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، حيث كل ما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا، كلما كانت أكثر استقلالية، ينما تبقى البلديات العاجزة على تمويل ذاتها تابعة للمركز.
-عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة الى تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

-سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف، بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، هذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تفعيل التنمية المحلية وبالتالي الانحراف على الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع التنموية.¹

المطلب الثالث: الجماعات المحلية بين تحديات وأفاق التنمية المحلية.

سبق وان أشرنا في المطلب السابق ان الجماعات المحلية في الجزائر، تواجه العديد من المصاعب والمشاكل التي تؤثر على أداء دورها التنموي كما يجب، وتحول دون تحقيق الأهداف التي من اجلها وجدت، ومن أبرز التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية نذكر ما يلي:
-عراقيل إدارية من قبل السلطة المركزية، فعمل الجماعات المحلية يرتبط بمؤسسات وأجهزة تابعة للدولة.

-الرقابة الإدارية والمالية الشديدة على عمل الجماعات المحلية، هذا بالرغم من تمتع البلدية، والولاية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

-تضارب المصالح والاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية، وانتشار المحاباة والمحسوبية.
-مشكلة ضعف الموارد المالية ونقص التمويل والذي سببه الأول نقص الإيرادات الجبائية.
ولهذا قام المشرع الجزائري بإدخال عدة إصلاحات جوهرية، تمس الجماعات المحلية سواء ما تعلق بالجانب الإداري أو المالي أو التشريعي وتبرز أهم الإصلاحات فيما يلي:

أولا-من الناحية المالية: تتمثل أهم الإصلاحات في تحديد الجباية المحلية، إعادة الاعتبار إليها وهذا التحديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية، بغرض رفع مردودية

¹ يوسف نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص 07

الضرائب عن طرق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيته.¹ فمنح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب الإدارة الجبائية من المواطن، للوصول إلى رفع مردودية الضرائب، باعتبارها مصدر التمويل الأول للجماعات المحلية. هذه الإصلاحات ستضاعف من زيادة حجم الوعاء الضريبي، وبالتالي زيادة مدا خيل البلدية وذلك بهدف إعادة الاعتبار لها والتحكم تسييرها حسب مخططاتها المبرمجة، مما يؤدي إلى تفعيلها وتجسيدها على أرض الواقع.

ثانيا- من الناحية التشريعية: الجانب التشريعي هو الآخر مسته بعض التعديلات، وأهمها تعديل قانون البلدية والولاية،² وبموجب هذا التعديل تم توضيح كافة المهام والصلاحيات للفاعلين المحليين، وكيفية تسيير الجماعات المحلية.

ورغم هذه التعديلات إلا أنها تبقى غير كافية ولا تفي بالغرض ، فبقاء الرقابة المشددة على الجماعات المحلية من قبل الدولة ، هو بمثابة الحاجز الذي يقف أمام كل تحركات هذه الجماعات وبالتالي يقلص من تلك الاستقلالية المالية الممنوحة للجماعات المحلية بموجب القانون وأمام هذه التحديات التي تواجه الجماعات المحلية للجزائر ، يمكن تقديم جملة من المقترحات قد تساهم في تفعيل وتسريع عملية التنمية المحلية وتقديم جملة من المقترحات قد تساهم في تفعيل وتسريع عملية التنمية المحلية وتقديم أفضل الخدمات والمعاملات للمواطن ، وكذلك لحل أو لتخفيف من مشاكل الجماعات المحلية ، وتشمل هذه المقترحات عدة مستويات هي:

1- على المستوى القانوني: تشمل هذه المقترحات:

²وزارة الداخلية والجماعات المحلية. إصلاح المالية والجبائية المحلية الموقع الإلكتروني www.interieur.gov تاريخ الزيارة: 19-05-22
1- قانون البلدية 10-11.

- أ- تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بسير الجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة.
- ب- دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المحلية.
- ج- حل إشكالية التمويل ومنح استقلالية أكبر من الموجودات حاليا، خاصة فيما يخص تحصيل الإيرادات وسعر الضريبة بما يتماشى مع خصوصية كل الجماعة المحلية¹.
- 2- على المستوى الإداري: و نذكر منها :

- أ- تحسين مستوى الإداريين والمستخدمين التابعين لهذه الهيئات، ورفع كفاءاتهم وذلك عن طريق الدورات التكوينية و التريصات الميدانية وتحديد الاختصاص.
- ب - احترام الفصل بين السلطة والسلطات على المستوى البلدي وبين الإدارة المحلية والمجالس المنتخبة.

3- على المستوى الاجتماعي: أهم المقترحات في هذا المجال هي:

- أ - تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم لجان الأحياء.
- ب- توفير الرعاية ومراكز التكوين المهني.
- ج - تشجيع العمل الحرفي خاصة لدى فئة الشباب.
- د - تنمية المناطق الريفية وتوفير جميع المرافق الضرورية والترفيهية للحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن.
- هـ - تشجيع وتقديم المساعدات للفئات المحرومة.
- و - الاهتمام بالتنمية الفلاحية والحيوانية باعتبارها ثروة ومورد محلي ووطني هام.
- ي - فتح المجال للمشاركة الشعبية والعمل على خلق الوعي البلدي المحلي للمواطن.

1- ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 40، 2012.

خلاصة الفصل الأول

ما يمكننا قوله من خلال هذا الفصل هو أن قانون البلدية، وتجسيدا لمبدأ اللامركزية الإدارية المكرس دستوريا منذ الاستقلال، قد منح للبلدية مهام وصلاحيات و اختصاصات هامة وكثيرة ومتنوعة، وهذا كله في سبيل الاستجابة للتطلعات المستقبلية خاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المحلية.

كما حاول المشرع الإداري من خلال التنظيم الإقليمي للبلاد و نظرا لشساعة الدولة الجزائرية استحداث بلديات و دوائر و ولايات جديدة تحقيقا لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن و تجنيبه مشقة التنقل و تعطل مصالحه الشيء الذي يؤدي إلى استنزاف الطاقات و تعطيل التنمية المحلية. و في نفس الاتجاه تم وضع نظام جبائي محلي من اجل دعم استقلالية الجماعات المحلية من الناحية المالية و تقليص اعتمادها على خزينة الدولة و هذا ما سوف نتناوله خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

الضرائب والرسوم المحلية ودورها في

تمويل ميزانية البلدية

تمهيد:

تحظى الجباية المحلية بأهمية بالغة باعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة على المستوى المحلي و المقصود هنا هو البلدية بالدرجة الأولى باعتبارها الوحدة القاعدية للتنظيم الإقليمي للبلاد.

تشمل الجباية المحلية كل الضرائب باعتبارها مساهمة إجبارية لتغطية الأعباء العامة و كذلك الرسوم المؤداة بمناسبة تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى اقتطاعات مالية أخرى.

من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل لمفاهيم عامة حول الضرائب و الرسوم المحلية أو ما سوف نستخدمه عليه باسم الجباية المحلية كمصطلح عام بحيث سنقدم مختلف تعريفات الجباية المحلية و كذلك خصائصها ومبادئها و أهدافها من ثم سوف نتطرق لمختلف الضرائب و الرسوم المحلية بأحدث المعدلات و النسب المدرجة في التشريع الجزائري و هذا وفق المنهجية التالية:

من خلال المبحث الأول سيتم التطرق لموضوع الجباية المحلية و خصائصها و أهدافها و مبادئها ثم نتطرق لتعريف الضريبة و الرسم وأوجه التشابه و الفرق بينهما.

و في المبحث الثاني سوف نتعرف على مختلف مصادر تمويل البلديات في الجزائر منها الذاتية و الخارجية و الأخرى خارج نطاق الخزينة كالقروض و الهبات و الوصايا.

و في المبحث الأخير سوف نركز على مختلف الضرائب و الرسوم المحصلة كليا لفائدة ميزانية البلدية و تلك المحصلة جزئيا و مختلف طرق تحصيلها.

المبحث الأول: الجباية المحلية.

يقودنا هذا المبحث إلى التطرق لموضوع الجباية المحلية بغية التعريف بها و بمبادئها و أهدافها و ما المقصود بالضريبة و الرسم و أوجه الاختلاف بينهما.

المطلب الأول: تعريف الجباية المحلية.

أولا: تعريف الجباية هناك عدة تعريفات للجباية :

- اصطلاحا يعرفها معجم la rousse هي نظام لتحصيل الضرائب و الرسوم و يعرفها القانون الإداري على أنها مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مختلف الضرائب و الرسوم لصالح الإدارة المركزية و الجماعات المحلية التابعة لها

- سياسيا تعتبر الجباية جزء من السياسة المالية و من أهم الوسائل للتدخل في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف و البرامج السياسية و الاقتصادية للدولة¹.

- اجتماعيا تعتبر الجباية أداة الربط الأساسية للفرد بمجتمعه و وسيلة الدولة المفضلة للتدخل في الحياة الاجتماعية للقضاء على البطالة أو محاربة الفقر مثلا أو غيرها.

ثانيا: تعريف الجباية المحلية تعرف الجباية المحلية على أنها فريضة مالية تتقاضاها الإدارة

المحلية على سبيل الإلزام بنص تشريعي و بصفة نهائية غير قابلة للاسترجاع دون مقابل معين

غايتها تحقيق منفعة عامة.²

و تعرف أيضا بأنها جزء من الجباية العادية ويعرفها الدكتور بزة صالح¹ بأنها مختلف

الضرائب و الرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) و تشكل النسبة

الأكبر من إيرادات الخزينة المحلية.

¹ خولة حموش فعالية النظام الجبائي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر (أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص12.

² أيمن عودة المعاني ، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2010، ص152.

تعتبر الجباية المحلية احد أعمدة النظام المالي نظرا لأهمية مردوديتها مقارنة مع باقي وسائل

التمويل من جهة و من جهة أخرى وسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي المحلي.²

المطلب الثاني: خصائص الجباية المحلية و أهدافها ومبادئها.

أولا- خصائص الجباية المحلية.

تتمثل خصائص الجباية المحلية في مجموعة من الخصائص الخاصة بالضريبة و الرسوم، ومنه

يمكن استنتاج الخصائص التالية:

1- خصائص الضريبة: تتميز الضرائب بالخصائص التالية:

أ- الضريبة ذات شكل نقدي: ظهرت هذه الخاصية مع التطور الاقتصادي حيث كانت في النظام الاقتصادي القديم تفرض و تحصل في شكل عيني ومع ظهور النقود أصبحت حتمية أن تدفع في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي تتم بصورة نقدية.

ب- الضريبة فريضة إلزامية ذلك أن فرض الضريبة و جبايتها يعتبران عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة و يترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة.³

ج- الضريبة تدفع بصورة نهائية: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد لهم⁴.

2- خصائص الرسم: تتميز الرسوم بالخصائص التالية:

أ- أنه يدفع نقدا: لكون النقود هي وسيلة التعامل العصرية هذا يعني أنه يدفع مقابل خدمة معينة ليستفيد منها الفرد.

¹ بزة الصالح و أمينة بن خزناني ، دروس و تمارين في الجباية المعمقة (الطبعة 01)، 2020، ص 23.

² بن خزناني أمينة و قايد بومدين، الجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (مقال بمجلة الابتكار و التنمية الصناعية المجلد 3 العدد1)، الجزائر، جوان-2020، ص24

³ عصام صياف، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة باتنة، 2018، ص 56.

⁴ بن خزناني أمينة و صالح بزة، جباية المؤسسة دروس و تمارين محلولة (الطبعة 02)، دار الباحث للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2022، ص 10.

ب-الميزة الجبرية: هي التزام دفع الأشخاص لقيمة الرسوم مقابل حصولهم على خدمة ما، وفيها جانب اختياري أي أن الفرد ليس ملزم بدفعها ما دامت له الحرية في أن يطلب الخدمة أو يمتنع عنها.

ج-عنصر الخدمة الخاصة: هذه الميزة يتسم بها الرسم لكونه دائما مرتبطا بمنفعة خاصة ينتفع بها دافع الرسم.

ثانيا-أهداف الجباية المحلية:بصفة عامة هناك هدفين هما: أهداف مالية و أهداف أخرى:

1- الأهداف المالية يعتبر الهدف المالي أحد الأهداف الرئيسية لأي ضريبة، و يتمثل في تغطية النفقات الخاصة بالدولة أي تحقيق الموازنة العامة باعتبار أن الضريبة جزء من إيرادات الدولة التي تقابل نفقاتها تعمل على تغطيته.

2- الأهداف الأخرى للجباية مع تطور الدولة و زيادة أنشطتها و تدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة تطورت أهداف الضريبة، إذ أصبحت بمثابة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أ- الأهداف السياسية: سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الضرائب الجمركية " كمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها كرفع أسعار الضرائب على إيرادات بعض الدول من أجل تحقيق أغراض سياسية¹.

ب-الأهداف الاقتصادية:تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق، و زيادتها أثناء فترة التضخم من أجل امتصاص القوة

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 13.

الشرائية، كما تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه إعفاءات و تخفيضات مما يساعد على التنمية المحلية و الاقتصادية.

ج- الأهداف الاجتماعية: باعتبار أن الضريبة يتم فرضها على أصحاب المداخل المرتفعة ليتم توزيعها على أصحاب المداخل المنخفضة فإنها تساعد على زيادة العدالة الاجتماعية¹.

ثالثا: مبادئ الجباية المحلية تعتبر مبادئ الجباية المحلية على العموم هي مبادئ الجباية و هي:

أ- مبدأ المساواة و العدالة تعتبر العدالة الضريبية من أهم خصائص النظام الضريبي الفعال والتي يسعى المشرع الضريبي إلى تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي، ومفهوم العدالة أن يساهم و يشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية أما في الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكلفة (الضريبة التصاعدية)²، وتتدخل الدولة المعاصرة بواسطة الضريبة للتعديل في توزيع الدخل والثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- مبدأ اليقين: و يقصد بها أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب : القيمة ، الوعاء ، ميعاد الدفع،الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل و طرق الطعن الإداري و القضائي ، يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة وعدم التعسف في استعمال السلطة³.

¹ محمد علاوي،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر(أطروحة دكتوراه) ، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة،2015، ص 09.

² بن خزناني أمينة و صالح بزة ،جباية المؤسسة دروس و تمارين محلولة(الطبعة 02)، دار الباحث للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2022،ص12.

³ بن خزناني أمينة و صالح بزة ،جباية المؤسسة دروس و تمارين محلولة(الطبعة 02)، دار الباحث للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2022،ص12.

ج- مبدأ الملائمة في التحصيل : يقتضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختبار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف حتى لا يتضرر من الضريبة من حيث دفعه بحيث لا يترتب عنه أضرار بالخرينة العمومية¹.

د- مبدأ الاقتصاد في النفقات: يقتضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يتحقق الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يصل إلى خزينة الدولة يكون أقل ما يمكن لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يقلل من مداخيل خزينة الدولة، أو بعبارة أخرى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة كبير².

المطلب الثالث: مفهوم الضريبة والرسم و الفرق بينهما.

أولاً: تعريف الضريبة: لقد اختلفت وتعددت وجهات النظر في تعريف الضريبة فمنهم من تناولها من الجانب القانوني وآخرون من الجانب الاقتصادي نذكر منها:

التعريف الأول: "اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد بهدف تحقيق مصلحة عامة.³

التعريف الثاني: "اقتطاع مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق نفع عام.⁴

التعريف الثالث: "اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا من خلال نص تشريعي من ثروة الأشخاص الآخرين دون مقابل خاص⁵.

¹ عبد الكريم بلوفي، ترشيد نظام الجباية العقارية (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة، 2012، ص 42.

² عبد الزاق لجناف، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2018، ص 14.

³ محمد الصغير بعلي و يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، الجزائر، 2003، ص 58.

⁴ صالح الروباي، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة 02)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 91.

⁵ رفعت المحجوبي، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة 02)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 194.

التعريف الرابع: "الضريبة عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة¹.

ثانيا-تعريف الرسم. سنتطرق في هذا المطب إلى تعريف الرسم وذكر خصائصه.

1- تعريف الرسم. هناك تعريفان للرسم :

التعريف الأول: "اقتطاع نقدي يدفع جبرا مقابل خدمة خاصة².

التعريف الثاني: "هو مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير السيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العمومية"، "أو رسوم التسجيل بالجامعة

ثالثا: الفرق بين الضريبة والرسم. هناك أوجه تشابه واختلاف بين الضريبة والرسم نذكرها كالاتي:³

1- أوجه التشابه. كلاهما مبلغ نقدي يدفع جبرا، فالضريبة إلزام نقدي يفرض على المكلف بصفة إجبارية ونهائية فهو مجبر على دفعها، أما الرسم فصاحب الخدمة هو المجبر بدفعه.

2- أوجه الاختلاف. الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري تفرضه الدولة، بدون مقابل وبشكل نهائي أي لا يمكن استرجاعها أما الرسم فهو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة مقابل خدمة ما ويمكن استرجاعه كليا أو جزئيا مثال عن بيع السلع.

¹ نصيرة بوعون يحيوي، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2011، ص 43.

² يحيى دنيدي، المالية العمومية، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010، ص 183.

³ محمد الصغير بعلي و يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2003، ص 60.

و الجدول الآتي سيلخص لنا أهم الفوارق:

الجدول رقم 01: جدول مقارنة بين الضريبة والرسم.

الإيراد الخصائص	الضريبة	الرسم
الإلزام	ملزمة.	اختياري.
المقابل	دون مقابل خاص ومباشر.	له مقابل خاص ومباشر.
تحديد القيمة	بقانون (المقدرة التكلفة).	بقانون (حسب نوع الخدمة).

المصدر: محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: مصادر تمويل البلديات

إن الاعتراف للبلدية باستقلالها المالي والإداري يجرنا إلى البحث عن مصادر تمويل تمكنها من ممارسة مهامها بكل استقلالية، حيث يمكن القول أن هناك مصادر تمويل خارجية وأخرى داخلية، وهذه الأخيرة تتضمن مصادر تمويل جبائية تكون عائدة لها كلياً أو جزئياً. تمتلك البلدية عدة مصادر للتمويل ذاتية أو داخلية وأخرى خارجية، ووفقاً لقانون البلدية 10_11 فهي مسئولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتألف من مداخيل الضرائب و الرسوم، و مداخيل ممتلكاتها والإعانات و القروض.

المطلب الأول: مصادر تمويل ذاتية (داخلية).

تقاس القوة المالية للبلدية أساساً على مدى قدرتها الذاتية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ويمكن تقسيم الموارد الداخلية إلى موارد جبائية و موارد غير جبائية¹.

-أولاً: مصادر التمويل الذاتية غير الجبائية : ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع هي:

1-التمويل الذاتي :ينص قانون البلدية على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير و تحويلها إلى قسم التجهيز والاستثمار²، ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة نمتها و يتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% إلى 20% وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير و المتمثلة في :

-مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

¹ حمدي معمر ، إصلاحات المالية المحلية كآلية لتصحيح عجز الميزانية الجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد و المالية، الجزائر ، 2018، ص 86.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 198 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 الصادر بتاريخ: 3 يوليو 2011.

-الضرائب غير المباشرة و الضرائب المباشرة .

و تستعمل الأموال المقتطعة في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشأة الاقتصادية والاجتماعية وكل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي، والحفاظ على التوازن المالي لميزانية البلدية.¹

2-إيرادات و نواتج الأملاك : هي إيرادات تنتج عن استغلال أو استعمال البلدية لأماكنها باعتبارها شخص اعتباري تنتمي إلى القانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير كبيع المـحاصيل الزراعية أو حقوق الإيجار أو حقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق أو أماكن التوقف وغيرها وهذا ما أشار إليه المشرع في نص المادة 149من قانون البلدية

3-موارد الاستغلال المالي : يتمثل مورد الاستغلال المالي فيما تجنيه البلدية من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو استغلال مرافقها وبعض المراكز بتقديم مختلف الخدمات للجمهور مقابل مبالغ رمزية ومن بين الخدمات التي يمكن أن تتحصل من خلالها على بعض المداخل نذكر: رسوم الأرصفة العمومية التي يستفيد منها أصحاب المحلات، حقوق تسليم العقود الإدارية، رسوم الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها، بالإضافة إلى الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي المتاحف العمومية الحظائر العمومية.²

¹ بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية (العدد4)،الجزائر، 2006، ص 299.

² بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية (العدد4)،الجزائر، 2006، ص 270.

4-المشروعات المشتركة بين البلديات :يمكن للبلديات أن تؤسس فيما بينها مشاريع مشتركة ومؤسسات مشتركة تحقق لها النفع العام، وتمثل أرباح و فوائد هذه المشاريع والمؤسسات إيرادات هامة للهيئات الإقليمية تمكنها من تغطية نفقات تسييرها و تجهيزها¹.

ثانيا:الموارد الذاتية الجبائية:إلى جانب الإيرادات غير الجبائية التي تتحصل عليها البلدية خلال السنة تتوفر مواردها على موارد جبائية ذات أهمية كبرى في ميزانيتها، إذ تمثل الموارد الجبائية حوالي 90% من ميزانيتها وتتكون من مداخيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا لصالح البلدية، ، وسنتطرق إلى هذه الضرائب والرسوم بشيء من التفصيل في ما هو آتي.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية.

هو الأصل أن يتم الاعتماد على موارد خارجية يكون استثنائيا في حالة عدم تمكن الإيرادات المحلية من تغطية نفقات التجهيز و الاستثمار لكن قد يكون هذا التمويل مقصودا من الدولة من اجل بسط رقابة مركزية على تسيير البلديات من جهة و تحقيق قدر معين من التنمية من وحدة محلية إلى أخرى³ و تتكون الموارد الخارجية في الغالي مما يلي:
-أولا:الإعانات:تخصص الدولة والولاية إعانات مالية للبلدية نظرا لعدم كفاية الموارد الذاتية:

1-إعانات الدولة: تمنحها الدولة للبلدية قصد تغطية نفقات التنمية المحلية المختلفة و هي مساعدات غير قابلة للاسترداد⁴ من خلال مختلف البرامج و مخططات التنمية المتمثلة في:
أ- المخطط البلدي للتنمية PCD:ينص هذا المخطط على البرامج و المشاريع التي تخص البلدية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 216_217 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية،العدد 37 الصادر بتاريخ 3 يوليو 2011.

²

³ يوسف نور الدين،الجباية المحلية و دورها في تنمية الجماعات المحلية،مذكرة ماجستير،جامعة بومرداس،2008، ص70.

⁴ حسن صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة،الجزائر،1999، ص 47.

في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين، وبالرغم من لا مركزيته إلا أنه يوضع باسم الوالي، فالمجلس البلدي يقترح المشاريع والوالي له صلاحية الرفض أو القبول¹.
ب- المخططات الوطنية المرفقة بالبرامج الخاصة: هي برامج وطنية موجهة تستفيد منها جميع البلديات، مثل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، صندوق دعم الجنوب و الهضاب العليا، وتعتبر تابعة للمخطط الوطني للتنمية².

2- إعانات الولاية: إن الولاية باعتبارها السلطة الوصية على البلديات فإنها هي الأخرى تقدم إعانات للبلدية من ميزانيتها تسجل في قسم إيرادات الميزانية، لانجاز بعض المشاريع أو اقتناء بعض التجهيزات.

3- إعانات الصندوق البلدي للتضامن وصندوق الجماعات المحلية للضمان:

يكلف الصندوق البلدي للتضامن في إطار مهامه بدفع المخصصات الآتية لفائدة البلدية³:
- مخصص سنوي بالمعادلة موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الإجبارية كأولوية.

- إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية.

- إعانات التوازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة.

- إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

¹ عبد الله رايح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة الفكر (العدد 7)، الجزائر، 2018، ص 83.

² أسامة جفالي، محدودية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (العدد 5)، الجزائر، 2017، ص 246_245.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 211_212_213 من قانون البلدية، الجريدة الرسمية، 2011، العدد 37، ص 28.

-إعانات التكوين و الدراسات و البحوث.

كما يمول صندوق الجماعات المحلية للضمان من كل سنة مالية الصندوق البلدي للتضامن.¹

المطلب الثالث: الهبات و الوصايا و القروض(حسابات خارج الخزينة).

أولا: الهبات و الوصايا:تعتبر الهبات والوصايا موردا من موارد المجالس المحلية، تتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة أو غير مباشرة إلى المجالس الشعبية المنتخبة للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها.حيث ينص قانون البلدية تعتبر الهبات و الوصايا إيرادا تستعمله البلدية لتغطية نفقات قسم التسيير.²

ويخضع قبول الهبات والوصايا إلى الموافقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.³

ثانيا: القروض:هو أيضا مورد من موارد التمويل الخارجية حيث يعرف القرض هنا على أنه أخذ أشخاص القانون العام سواء بلدية أو ولاية أو الدولة أموالا من الغير بشرط ردها مع الفوائد في الأخير، و يكون من طرف الأشخاص الطبيعيين رجال الأعمال أو المؤسسات العمومية وتتم لفترات قصيرة، وقد أنشأت الدولة العديد من البنوك العمومية التي تمنح القروض لفائدة الجماعات المحلية، مثل: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 214 من قانون البلدية،الجريدة الرسمية،2011، العدد 37 ، ص 28.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 195 من قانون البلدية،الجريدة الرسمية،2011، العدد 37 ، ص 26.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 197 من قانون البلدية،الجريدة الرسمية،2011، العدد 37 ، ص 26.

المبحث الثالث: دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية .

تتمثل الجباية المحلية في الضرائب والرسوم التي تعود لفائدة الجماعات المحلية بحيث يلزم القانون الأشخاص بأداء واجباتهم الضريبية والمتمثلة في أداء المكلف مبلغ الضريبة أو الرسم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي تنقسم الضرائب بصفة عامة إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة¹ نتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الضرائب و الرسوم المحصلة كليا.

توزع جميع الضرائب المباشرة و الغير مباشرة التي سنتناولها بالبحث لفائدة الجماعات المحلية و نقصد هنا البلدية و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية بموجب قانون المالية **أولاً: الضرائب المباشرة.** تعرف الضرائب المباشرة على القيمة التي يحققها المكلف من الدخل أو ما يملكه من عناصر رأس المال و يتحملها المكلف نفسه دون إمكانية نقل عبئها إلى شخص آخر² و تقدير قيمة العناصر الخاضعة لضرائب الدخل على أساس ما يحققه المكلف منها خلال فترة زمنية معينة سواء كانت شهر أو سنة، وهي تلك الضريبة التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوزيعها للخرينة العامة، فهي اقتطاع مباشر من الدخل أو رأس المال و تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام والاستقرار ومن أمثلة الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة الجماعات المحلية لكن بشكل كلي، نذكرها في النقاط التالية:

¹ كنزة مقداد و نوي سليمة، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات(مذكرة ماستر)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة بسكرة، 2020، ص 26.

² عبد الناصر النور، الضرائب و محاسبتها، دار المسيرة للنشر و التوزيع(الطبعة 1)، الأردن، 2002، ص 88.

1- الرسم على النشاط المهني. هذا الرسم يستحق بصدده¹.

▪ الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي.

- رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.

مع مراعاة أحكام المواد 13 و 1-138 و 221 تحسب قاعدة هذا الرسم على جميع الإيرادات المهنية أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم لمدة سنة.²

-تستفيد من تخفيض قدره 25 %: مبالغ الإيرادات الناتجة من أنشطة البناء و الأشغال العمومّة والري .
- تستفيد من تخفيض قدره 30 %: مبالغ عمّلات البيع بالجملة؛و كذلك مبالغ عمليّات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بموادّ تشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50 %من الحقوق غير المباشرة.

- تستفيد من تخفيض قدره 50 %:مبالغ عمليّات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي تضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50 %من الحقوق غير المباشرة.و الجدول التالي يبين حساب هذا الرسم.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2021، ص 67.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2021، ص 67.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2021، ص 67.

المعدل: يطبق بمعدل 02% على رقم الأعمال المحقق في الجزائر على المكلفين بالضريبة و يوزع مبلغ إيراده على النحو التالي:

الجدول رقم 02: توزيع معدل الرسم على النشاط المهني.

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	الرسم على النشاط المهني
2 %	0.11%	1.30 %	0.59 %	المعدل العام

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة 2021.

يرفع المعدل إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال عن نشاط لنقل المحروقات و يتم توزيعه كما يلي:

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	الرسم على النشاط المهني
3 %	0.16%	1.96 %	0.88 %	المعدل العام

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة 2021.

يخفض معدل هذا الرسم إلى 1 % من الإنتاج ويتم توزيع هذا الرسم على النحو التالي:

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	الرسم على النشاط المهني
1 %	0.05%	0.66 %	0.29 %	المعدل العام

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة 2021.

لكن يجب الإشارة إلى ما جاءت به تعديلات قانون المالية 2022 فيما يخص المادة 222

من قانون الضرائب المباشرة:¹

- بالنسبة لنشاط الإنتاج أصبح معفى من الرسم.
- بالنسبة لنشاط المقاول و الري أصبح المعدل 1.5% مع تخفيض 25%.
- بالنسبة لباقي الأنشطة أصبح المعدل 1.5%.

2- الرسم العقاري. تأسس بموجب الأمر 83/67 المؤرخ بتاريخ 02-06-1967 والمتضمن

القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967. و ينص قانون الضرائب المباشرة على نوعين:

من الرسوم العقارية: الرسم على العقار المبنى، والرسم على العقار غير المبنى.²

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

- مجال التطبيق: يؤسس رسم عقاري على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني،

بإستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة وذلك حسب مواد قانون الضرائب المباشرة لسنة

2022 كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية الأملاك التالية:³

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 67.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 72.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 72.

- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات و ورشات الصيانة.
 - أراضي البناءات والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.
 - الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي .
- الإعفاءات الدائمة: تعفى من الرسم العقاري المفروض على الملكيات المبنية بشرط أن تكون مخصصة لمرفق عام أو ذو منفعة عامة وأن لا تدرج دخلا، العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات وكذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية الصحية والاجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة¹.

تعفى كذلك من الرسم العقاري على الملكيات المبنية²:

- 1) البناءات المخصصة للقيام بشعائر دينية.
 - 2) الأملاك العمومية التابعة للوقف والمتكونة من ملكيات مبنية.
 - 3) الأملاك العمومية التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة الرسمية لبعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية لدى الحكومة الجزائرية، وكذلك العقارات التابعة للممثلات الدولية المعتمدة بالجزائر مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل.
 - 4) تجهيزات المستثمرات الفلاحية لاسيما مثل الحظائر والمرابط والمطاهر.
- الإعفاءات المؤقتة: تعفى من الرسم العقاري على الأملاك المبنية¹:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 250 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 73.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 251 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 73.

(1). العقارات أو أجزاء العقارات المصرح بأنها غير صحية أو التي على وشك الانهيار والتي أبطل تخصيصها.

(2). الملكيات المبنية التي تشكل الملكية الوحيدة أو السكن الرئيسي لمالكها، شريطة توفر الشرطين الآتيين:

* أن لا يتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 1400 دج.

* أن لا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة المعنيين، مرتين الأجر الأدنى الوطني المضمون.

(3). البناءات الجديدة، وإعادة البناءات وإضافة البناءات و ينتهي هذا الإعفاء ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي سنة إنجازها أو إشغالها. أما إذا كان الشغل جزئي للأمالك قيد الانجاز يستحق الرسم على المساحة المشغولة ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي شغل تلك الأملاك.

(4). البناءات وإضافة البناءات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ إنجازها وتكون مدة الإعفاء (6) سنوات إذا ما أقيمت هذه البيانات وإضافة البناءات في منطقة يجب ترقيتها.

(5). السكن العمومي الايجاري التابع للقطاع العام شرط أن يوفي المستأجر الشرطين المحددين في النقطة الثانية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 252 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 73.

كما لا يستثنى الإعفاء المنصوص عليه في النقطة 2 و 5 أصحاب المساكن من دفع رسم عقاري بقيمة 500 دينار جزائري سنويا.

-أساس فرض الضريبة: ينتج أساس فرض الضريبة من ناتج القيمة الإيجابية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية، في المساحة الخاضعة للضريبة، وهذا بعد تطبيق تخفيض يساوي 2% سنويا، مراعاة لقدم الملكية المبنية، غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا التخفيض حدا أقصى قدره 25%¹.
الجدول رقم 03: القيمة الإيجارية الجبائية للعقارات أو أجزاء العقارات ذات الاستعمال السكني لكل م².

التعيين	القيمة الإيجارية
بنايات أو جزء من بنايات مخصصة للسكن	520 دج
محلات تجارية و صناعية	1038 دج
أراض ملحقة بمبان واقعة في القطاعات العمرانية	14 دج
أراض ملحقة بمبان واقعة في القطاعات القابلة للتعمير	12 دج

المصدر: المادة 257 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2022.

-حساب الرسم: يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة³:

1). الملكيات المبنية يأتى معنى الكلمة: 3%.

غير أنه، بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل يقدر بـ 7%.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 74.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 257 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 74.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- ب من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 74.

يوضح شروط وكيفيات تطبيق هذا الإجراء عن طريق التنظيم.

(2). الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

- 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500م².
- 7% عندما تفوق مساحتها 500م² وتقل أو تساوي 1000م².
- 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م².

ب- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

- الملكيات الخاضعة للضريبة: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع

أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة وتستحق بالخصوص على¹:

- 1) الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- 2) المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- 3) مناجم الملح و السبخات.
- 4) الأراضي الفلاحية.

- الإعفاءات: تعفى من الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية²:

1) الملكيات التابعة للدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية أو العلمية أو التعليمية

أو الإسعافية عندما تكون مخصصة لنشاط ذي منفعة عامة، وغير مدرة لأرباح.

- لا يطبق هذا الإعفاء على ملكيات الدولة ذات الطابع الصناعي و التجاري.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- د من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 75.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- هـ من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 75.

(2) الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية.

(3) الأسلاك التابعة للأوقاف العمومية والمتكونة من ملكيات غير مبنية.

(4) الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية.

- أساس فرض الضريبة: ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات

غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد، حسب الحالة، تبعا للمساحة الخاضعة

للضريبة و تحدد القيمة الإيجارية الجبائية كما يلي¹ :

الجدول رقم 04: القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد.

تعين	القيمة الإيجارية
الأراضي الموجودة في قطاعات عمرانية	-100 دج للأراضي معدة للبناء . -18 دج لباقي الأراضي المستعملة للنزهة و ملاعب للترفيه
الأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط والمستقبلي	▪ 34 دج للأراضي معدة للبناء . ▪ 14 دج لباقي الأراضي المستعملة للنزهة و ملاعب للترفيه
المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم فأ الهواء الطلق ومناجم الملح و السبخات	▪ 34 دج
الأراضي الفلاحية	-994 دج للهكتار للأراضي اليابسة - 5962 دج للهكتار للأراضي المسقية

المصدر: المادة 261- و مكرر 1، من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2022.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- و مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 75.

و تعفى الكتبان السيفية (الرمل السيفي) من الضريبة على الاستغلال الفلاحي¹.

- **حساب الرسم:** يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كما يلي²:

- 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500م² أو تساويها.
- 7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500م² وتقل عن أو تساوي 1000م².
- 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000م².
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها والتي لم تنشأ عليها بنايات منذ ثلاث(03)سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى 4 أضعاف.

ج- رسم التطهير أو رفع القمامات المنزلية

-**مجال التطبيق:** إن رسم التطهير أسس بموجب القانون رقم 12/80 المؤرخ في 1980/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1981³، وذلك مكان الرسوم الفرعية القديمة، ويخص هذا الرسم

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- و مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 76.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 261- ز من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 76.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 79.

الصب في المجاري المائية، ورفع القمامات المنزلية، ويعتبر رسم التطهير ملحقا للرسم العقاري فهو مرتبط باستعادة أصحاب الملكية من رفع القمامات يوميا.

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، حيث يؤسس هذا الرسم سنويا باسم المالك أو المنتفع، ويحدد مبلغ الرسم كما يلي¹:

- 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- 10000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- 18000 دج على كل أرض مهياة للتخيم والمقطورات.
- 80000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه،

- تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بموجب تنظيم.
- يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15 % من قيمة الرسم المطبق على القمامة المنزلية²

-الإعفاءات: تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية والتي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية³. (المادة 265 من قانون الضرائب المباشرة 2022).

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 79.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 79.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 265 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 79.

- توزيع مداخيل رسم التطهير: يحصل أيضا بنسبة 100% لميزانية البلدية.

د- رسم على الإقامة. استحدث بموجب القانون رقم 21-16 يتضمن قانون المالية 2022.¹

- مجال التطبيق يخضع له الأشخاص المقيمين في البلدية و ليس لهم سكن خاص أي الذين لا يخضعون للرسم العقاري²

يؤسس الرسم بعنوان إقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية الآتية³:

-الفنادق؛

-المركبات السياحية أو القرى السياحية؛

-الشقق أو الإقامة الفندقية؛

-الموتيلات (فنادق الطرق) أو مرابط المسافرين؛

-المخيمات السياحية؛

-المؤسسات الفندقية و الإقامة الأخرى غير المذكورة أعلاه.

-التعريفات: تطبق تعريفات الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة كما يأتي⁴:

600 - دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات خمسة (5) نجوم؛

500 - دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات أربعة (4) نجوم؛

¹ المادة 69 من قانون المالية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 100 بتاريخ 30 ديسمبر 2021

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 266 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 80.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 266 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 80.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 266 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 80.

300 -دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات ثلاثة (3) نجوم؛

200 -دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمتين (2) نجوم ؛

100 -دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمة (1) واحدة.

- **التخفيضات:** تستفيد العائلات المقيمة في المؤسسات الفندقية و تلك المصنفة كمؤسسات ذات أربع و خمس نجوم، من تخفيض في الرسم على الإقامة في حدود 10% بالنسبة لكل طفل متكفل به¹.

و تسدد هذه الرسوم شهريا من طرف المؤسسات الفندقية لدى قباضات الضرائب حسب نموذج².

ثانيا: الضرائب غير المباشرة.

تعتبر الضريبة غير مباشرة كون العبء الضريبي فيها ينتقل من المكلفين قانونيا إلى المستهلك الأخير و يلعب المكلف قانونيا دور الوسيط بين الخزينة و المستهلك³ و ليست لها صفة الثبات ، ومن أنواع الضرائب غير المباشرة التي تحصل كليا لفائدة الجماعات المحلية هي:

أ- رسم الذبح (الرسم الصحي على اللحوم).

- **مجال التطبيق والحدث المنشئ للرسم:** إن ذبح الحيوانات المبينة أدناه يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات المحددة من طرف القانون ويكون واجب الأداء على

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 266 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 80.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 266 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 80.

³ خولة حموش، فعالية النظام الجبائي في الحد من التهريب الضريبي (أطروحة دكتوراه)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة خميس مليانة، 2022، ص 23.

مالك اللحم أثناء الذبح وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر فإن هذا الأخير يكون مسئولاً تضامنياً مع المالك على دفع الرسم.¹

- إن الوزن الصافي الذي يتخذ أساساً لحساب الرسم في المذابح التي يتم وزن الحيوانات فيها قبل الذبح فقط، يحدد تطبيق النسب المئوية الآتية على الوزن:²

50 % عن الضأنات والخيليات والحمليات.

50 % عن الثيران و العجول.

55 % عن العجول.

يحدد الوزن الصافي الخاضع للضريبة في القرى التي لا توجد فيها مذابح أو وسائل للوزن عن طريق الأوزان المتوسطة التالية³:

الجدول رقم 05: تحديد الوزن الصافي الخاضع للضريبة في القرى التي لا توجد فيها مذابح.

أنواع الذبائح	الأوزان
البقرات الأخرى غير العجول	120 كلغ
العجول	44 كلغ
الضأنات والعنزيات	12 كلغ
الخيليات الأخرى غير الحمير	110 كلغ
الحمير	30 كلغ
الجميليات	110 كلغ

المصدر: المادة 451 من قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2022.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 446 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 63.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 450 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 63.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 451 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 63.

-تحديد تعريفه الرسم: تحدد تعريفه الرسم حسب الجدول التالي¹ :

الجدول رقم 06: تحديد تعريفه رسم الذبح.

تعريفه الرسم/كغ.	تعيين المنتجات.
10دج.	اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات التالية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر.

المصدر: المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2022.

- يخص مبلغ 1.50 دج من هذه التعريفه لصندوق حماية الصحة الحيوانية.²
- إن تحصيل الرسم إلزامي لكل البلديات.³

- تخصيص حصيلة رسم الذبح:

تخصص حصيلة الرسم إلى البلدية التي تم في ترابها الذبح.⁴

ب: الرسم على رخص العقارات:

يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص العقارات أو الشهادات المبينة أدناه:⁵

▪ رخص البناء.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 64.
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 64.
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 453 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 64.
⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 466 من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب 2022، ص 65.
⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 77 من قانون المالية 2018، الجريدة الرسمية العدد 76، 2017، ص 33.

- رخص التجزئة.
 - رخص التهديم.
 - شهادات المطابقة والتقسيم و التعمير و قابلية الاستغلال.
- ويحدد مبلغ هذا الرسم لكل صنف من الوثائق المبينة أدناه، حسب قيمة البناية أو طبقا لعدد القطع.
- رسم رخص البناء :
 - من 40 إلى 300 دج للمتر المربع بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال السكني.
 - من 50 إلى 650 دج للمتر المربع بالنسبة للبنايات في إطار الترقية العقارية.
 - من 100000 إلى 300000 دج بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي
 - رسم رخص التجزئة:
 - من 3000 إلى 30000 دج بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال السكني.
 - من 9000 إلى 45000 دج بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي
 - رسم رخص التهديم: يحدد مبلغ هذا الرسم، عند تسليم رخصة التهديم بـ 300 دج للمتر الواحد من المساحة المبنية (مجموع مساحة أسطح الأرضية) للبناية.
 - رسم شهادة المطابقة:
 - من 5 إلى 75 دج للمتر المربع بالنسبة للبنايات ذات الاستعمال السكني.
 - من 10 إلى 100 دج للمتر المربع بالنسبة للبنايات في إطار الترقية العقارية.
 - من 12000 إلى 40000 دج للبنايات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي
 - رسم شهادات التقسيم : : حدد عند تسليم شهادة التجزئة بـ 3000 دج
 - رسم شهادات التعمير : : حدد عند تسليم شهادة التجزئة بـ 3000 دج

- رسم شهادات قابلية الاستغلال

من 500 إلى 45000 دج للمتر المربع للتجزئات ذات الاستعمال السكني.

من 1500 إلى 6500 دج للمتر المربع للتجزئات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي

تعفى من الرسم الخاص على عقود التعمير البناءات المهددة بالانهيار والتي يقرر تهديمها رئيس

المجلس الشعبي البلدي طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.¹

- شهادة التجزئة وشهادة العمران: يحدد مبلغ الرسم بـ 500 دج، عند تسليم الشهادات المذكورة.

ج- الرسم على الإشهار (الإعلانات).

يؤسس هذا الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية لفائدة البلديات، باستثناء تلك المتعلقة

بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني فإنه يؤسس رسم خاص بها.

يؤسس هذا الرسم على:²

- الإعلانات على الأوراق العادية، المطبوعة والمخطوطة باليد.
- الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما بقصد إطالة بقائها، سواء تم تحويل هذا الورق وتهيئته، أو كانت هذه الإعلانات مغطاة بزجاج، أو مادة أخرى، أو تم إلصاقها قبل وضعها على قماش أو قطع معدنية ومسماة إعلانات على ورق مجهزة ومحمية.
- الإعلانات المدهونة أو بصفة عامة المعلقة في مكان عمومي حتى ولو كانت غير موجودة على بناية ولا على جدار أي بعبارة أخرى الإعلانات الأخرى غير تلك المطبوعة أو المخطوطة على الورق.

¹المرجع نفسه، ص 34.

²المرجع نفسه، ص 35.

- الإعلانات المضيئة المكونة لجعلها مرئية في النهار أو الليل.
- الصفائح المهنية، من كل المواد مخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل.
- يحدد مبلغ هذا الرسم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تحديد قيمة الرسم على الإعلانات حسب عددها وحسب حجمها.

المبلغ (دج)	تعيين الإعلانات
200	1- الإعلانات على الورق العادي مطبوعة أو مخططة باليد:
300	• الحجم يقل أو يساوي واحد (1) متر مربع • اكبر من واحد (1) متر مربع
400	2- الإعلانات على ورق مجهزة أو محمية:
800	• الحجم يقل أو يساوي واحد (1) متر مربع • اكبر من واحد (1) متر مربع

المصدر: المادة 77 من قانون المالية 2018.

- يحدد مبلغ الرسم حسب الفترات السنوية وحسب حجم الإعلان، كما هو موضح في الجدول:
- الجدول رقم 08: تحديد قيمة الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية حسب الفترات السنوية وحجم الإعلان.

مبلغ (دج)	تعيين الإعلانات والصفائح المهنية
1000	1. إعلانات مدهونة:
1500	• الحجم يقل أو يساوي واحد (1) متر مربع • اكبر من واحد (1) متر مربع
2000	2- إعلانات مضاءة:
5000	• الحجم يقل أو يساوي واحد (1) متر مربع
7500	3- إعلانات مهنية:
	• الحجم يقل أو يساوي نصف (1/2) متر مربع • مساحتها اكبر من نصف (1/2) متر مربع

المصدر: المادة 77 من قانون المالية 2018.

يسدد الرسم الخاص على الإعلانات فوق الورق العادية، المطبوعة أو المخطوطة باليد والإعلانات العقوبات: يتعرض أصحاب الإعلانات على الورق العادي، المطبوعة أو المخطوطة باليد والإعلانات المجهزة أو المحمية، لغرامة من 5000 إلى 25000 دج عن كل نسخة موضوعة دون أن تكون خاضعة للرسم مسبقاً¹.

- تعاقب المخالفات بواسطة محاضر يعدها أعوان قوات الأمن.
- تمزق الإعلانات المهرية من الرسم الخاص، فضلاً عن ذلك تطبق على ملصقي الإعلانات العقوبات المحددة بموجب المادة 459 من قانون العقوبات.
- يعاقب بصفة تضامنية، طابع الإعلان المخالف وصاحب الإعلان بالغرامة المقررة أعلاه.
- فضلاً عن ذلك، يتابع دفع الرسم والعقوبات بصفة تضامنية، طابع الإعلان المخالف بالنسبة للإعلانات المدهونة، ضد الأشخاص الذين تم لصق الإعلان في فائدتهم ومقاول النشر.
- بغض النظر عن أحكام قانون الطابع، تحدد تعريفات حقوق الطابع المطبقة على الوثائق والمحركات المسلمة من طرف البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في بعض البلدان الأجنبية عن طريق التنظيم².

د- رسم السكن: حسب المرسوم التنفيذي رقم 16-16 المؤرخ في 30 مايو 2016³:

يستحق الرسم سنوي على السكن يستحق على كل شخص ينتفع بعقار ذو طابع سكني أو مهني يقع في جميع البلديات سواء كان مالكا أو مستأجرا أو منتقعا

يحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يأتي:

¹ المرجع نفسه، ص 36.

² المرجع نفسه، ص 37.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 33 الصادر بتاريخ 5 يونيو 2016، ص 23.

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني الواقعة في مقرات جميع بلديات المنطقة ماعدا بلديات مقر الدائرة.

- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني الواقعة في مقرات جميع بلديات المنطقة ماعدا بلديات مقر الدائرة.

- 600 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني الواقعة في مقرات بلديات الجزائر وهران و قسنطينة و عنابة و مقرات بلديات جميع الدوائر.

- 2400 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني الواقعة في مقرات بلديات الجزائر وهران و قسنطينة و عنابة

يحصل هذا الرسم من مؤسسة سونالغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع. و يعاد صب المبلغ لحساب التخصيص رقم 114-302 بعنوان الصندوق الخاص المكلف بإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية.

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا.

في هذا المطلب فسنفصل بعض الضرائب والرسوم التي تحصل بشكل جزئي لصالح الجماعات المحلية وهي تنقسم كذلك إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولا - الضرائب المباشرة. تتمثل الضرائب الأخرى المباشرة في الضريبة على الأملاك والضريبة الجزائرية الوحيدة.

1- الضريبة على الأملاك (الثروة). هي ضريبة مباشرة تم إعادة بعثها بمناسبة قانون المالية 2020 تفرض على القيمة الصافية في أول جانفي من الأملاك و القيم و الحقوق التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيون حتى الذين ليست لهم أملاك يتشكل وعائهم الضريبي من قيمة عناصر المستوى المعيشي¹.

أ- مجال التطبيق: يخضع للضريبة على الثروة²:

1 - الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

2 - الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

3 - الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً ، بحسب

عناصر مستوى معيشتهم. تقدر شروط الخضوع في الأول من شهر جانفي من السنة بالنسبة

للأشخاص المشار إليهم في الفقرتين 1 و 2.

ب- الأملاك الخاضعة: تخضع لإجراءات التصريح عناصر الأملاك التالية³:

1- الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.

2- الحقوق العينية العقارية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 274 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2020، ص 83.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 274 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 83.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 276 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 83.

3- الأملاك المنقولة كالسيارات الخاصة وسفن النزهة وخيول السباق والطائرات.... الخ.

ج- حساب الضريبة: تحدد نسبة الضريبة على الأملاك حسب الجدول التالي:¹

الجدول 09: تحديد نسبة الضريبة على الأملاك.

النسبة %	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0%	أقل من 100 مليون دج
0,15%	من 100 مليون إلى 150 مليون دج
0,25%	من 150 مليون إلى 250 مليون دج
0,35%	من 250 مليون إلى 350 مليون دج
0,5%	من 350 مليون إلى 450 مليون دج
1%	ما يفوق من 450 مليون دج

المصدر: المادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2022.

د- توزيع مداخيل الضريبة على الأملاك: توزع حسب النسب التالية:²

70 % لميزانية الدولة .

30 % لميزانية البلدية.

2- الضريبة الجزافية الوحيدة: تأسست الضريبة الجزافية الوحيدة لتتوجها لتقدم معتبر فيما يخص

جهود الإدارة الجبائية³ بحيث تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعوض الضريبة

على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني.¹

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 84.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 282 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 86.

³ صالح بزة، إصلاح الجباية المحلية و متطلبات التنمية المحلية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة الجلفة ، 2018، ص 378.

أ- مجال التطبيق: يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، وكذا الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الأنشطة الأخرى (تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية) عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية مليون دينار. عدا تلك التي اختارت النظام الحقيقي².

ب- استثناءات من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة¹:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي،
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها،
- أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبق للأحكام المنصوص عليها في المادة 224 من هذا القانون،
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء،
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات و المؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية،
- أنشطة الإطعام و الفنادق المصنفة،
- القائمون بعمليات تكرّر وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين،
- الأشغال العمومية والري والبناء .
- المهن غير التجارية .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 86.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 86.

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحدّد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام. وتمّ تحدّد هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات.

ج- معدلات الضريبة: يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة:¹

- معدل الضريبة 05% من رقم الأعمال بالنسبة للعمليات بيع البضائع والأشياء .
- معدل الضريبة 12% من رقم الأعمال بالنسبة للنشاطات الأخرى (تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية و التجارية).

د- توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة: يوزع ناتج الضريبة الوحيدة الجزافية كما يلي:²

ميزانية الدولة.....	49.00%
غرفة التجارة والصناعة.....	00.50%
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	00.01%
غرفة الصناعة التقليدية والمهن.....	00.24%
البلديات	40.25%
الولاية	05.00%
الصندوق المشترك للجماعات المحلية.....	05.00%

ثانيا - الضرائب غير المباشرة: بالنسبة للضرائب غير المباشرة التي تحصل جزئيا لفائدة الجماعات

المحلية فهي تتمثل في الرسم على القيمة المضافة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 284 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 87.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 87.

1- الرسم على القيمة المضافة: هو ضريبة غير مباشرة تفرض بنسب متفاوتة على إنتاج السلع و تقديم الخدمات¹. طبقت هذه الضريبة في الجزائر ابتداء من أول أفريل 1992، بموجب قانون المالية لسنة 1992² وعوضت كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات.

نشأ الرسم على القيمة المضافة للمرة الأولى سنة 1954 في فرنسا، بفضل الأستاذ "موريس لوري" ويعتبر الرسم على القيمة المضافة من الرسوم غير المباشرة، وهو يخص كل العمليات التي تكتسي طابعا صناعي أو تجاريا، حرفيا أو حرا، كما أنه يقع على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، حيث أن هذه الأخيرة تلعب دور الوسيط في تحصيله وتسديده إلى إدارة الضرائب.

أ- تعريف الرسم على القيمة المضافة: قبل تعريف الرسم نعرف القيمة المضافة أولا.

- تعريف القيمة المضافة: هي الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية و قيمة مستلزمات الإنتاج الوسطية التي حصلت عليها و استخدمت في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية محدد.³

- تعريف الرسم على القيمة المضافة: هي ضريبة عامة على الاستهلاك و تعتبر من الضرائب الغير مباشرة تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة سواء تمت في الداخل عند الاستيراد أو عند التصدير.⁴

ب- خصائص الرسم على القيمة المضافة يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية:¹

¹ حموش خولة، فعالية النظام الجبائي في الحد من التهرب الضريبي (أطروحة دكتوراه)، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة خميس مليانة، 2022، ص 51.

² صالح بزة و أمينة بن خزناجي، جباية المؤسسة دروس و تمارين محلولة، دار الباحث، الجزائر، 2022، ص 107.

³ لطفي شعباني، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017، ص 184.

⁴ المرجع السابق نفسه.

- **ضريبة حقيقية:** تخص استعمال المداخل أي المصاريف أو الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات .
 - **ضريبة غير مباشرة:** لا تدفع مباشرة للخزينة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المدين الحقيقي وإنما تدفع من قبل المؤسسة التي تعتبر المدين القانوني الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
 - **ضريبة نسبية القيمة:** تحصل بنسبة قيمة المنتجات وليس بالاستناد إلى النوعية المادية للمنتج (الحجم أو الكمية).
 - **ضريبة تتوقف على آلية الخصوم:** بمعنى أن للمدين حق خصم العناصر المشكلة للتكلفة من مبلغ مبيعات السلع او الخدمات.
 - **ضريبة محايدة:** الرسم على القيمة المضافة محايدة بالنسبة للمدينين القانونيين بما أنه متحمل من طرف المستهلك النهائي، أي أن الرسم على القيمة المضافة لا يعتبر عنصرا في التكلفة أو في سعر البيع.
- ج- معدل الرسم على القيمة المضافة.
- المعدل العادي 19%²
 - المعدل المخفض 9%³

¹ المرجع السابق نفسه. ص 185.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 21 من قانون الرسم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 13.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 23 من قانون الرسم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب ، 2022، ص 13.

د- توزيع الرسم على القيمة المضافة. يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو

الأشغال أو الخدمات بما فيها كل المصاريف والحقوق والرسوم، و يوزع حسب النسب التالية:¹

. 75 % لصالح خزينة الدولة.

. 10 % لصالح البلديات.

. 15 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديريةية المؤسسات الكبرى، تدفع

حصة البلديات إلى الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

أما بالنسبة لعمليات الواردات فتوزع كما يلي²:

. 85 % لخزينة الدولة.

. 15 % لفائدة الصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: التحصيل.

يعتبر تحصيل الضرائب و الرسوم بصفة عامة و تلك المحلية بصفة خاصة أكبر تحدي تواجهه

مصالح الضرائب و يعتبر مقياس كفاءة النظام الضريبي و في الجزائر هناك عدة طرق للتحصيل³:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 161 من قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب ، 2017، ص 36.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة من 161 من قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب ، 2017، ص 37.

³ حمدي معمر ، إصلاحات المالية المحلية كآلية لتصحيح عجز الميزانية الجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد و المالية، الجزائر ، 2018، ص 86.

أولاً: التحصيل النقدي: يتم بطريقة نقدية مباشرة لمصالح قباضة الضرائب دفعة واحدة او على أقساط في حالات و ظروف معينة على ان تكون هذه الإقساط محدد المبالغ و كذلك تواريخ الاستحقاق.و يترتب عن عدم الالتزام بالدفع عقوبات تأخير و قد تصل العقوبة إلى إلغاء نظام الأقساط و إلزام المكلف بالدفع الفوري لمجمل مبلغ الضريبة.

ثانياً:التسبيقات: بسبب الصعوبات في الدفع و تقادي تراكم الضريبة لسنة كاملة استحدث نظام التسبيق و هو عبارة عن دفعات أو تسبيقات تقديرية توزع على أشهر السنة أو على ثلاثيات تعتبر كدفعات تحت الحساب على أن تخصم عند تحديد المبالغ النهائية في الإقرار الضريبي.

ثالثاً: الخصم من المصدر: حيث يطلب من المصدر الذي يتولى الدفع للمكلف مقابل الخدمة أو السلعة يطلب منه تحصيل وتوريد الضريبة من هذا المكلف ، وتكون نهائية للمكلفين الذين ليس لهم دخول إضافية، ، وينطبق ذلك غالباً على الرواتب والأجور وما في حكمها¹.

و هناك طرق قديمة للتحصيل مثل طريقة الالتزام بحيث تفوض الدولة عملية التحصيل لشخص مادي او معنوي على ان يقوم بالدفع مسبقا بخصم الفوائد ثم يتولى بنفسه تحصيلها بعد ذلك و هناك الحجز على أموال و أملاك المكلف في حالات العجز التام².

¹ بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية (العدد4)،الجزائر،2006، ص 299.

² بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية (العدد4)،الجزائر،2006، ص 266.

خلاصة الفصل الثاني:

إن ما تناولناه في هذا الفصل يبين لنا أهمية الجباية المحلية ومساهمتها في تمويل الجماعات المحلية كما أن السياسة الجبائية من شأنها توسيع القاعدة الجبائية، على نحو يتلاءم مع نسبها ومعدلاتها في إطار تقييم العائدات الجبائية المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية وبالتالي تحقيق مبالغ إضافية لصالح الجماعات المحلية دون إفراز تأثيرات جانبية أو مشاكل في تحصيل مستحقات الإدارة الجبائية، أو في إلقاء العبء الضريبي على المكلف، وبالتالي تؤدي هذه العائدات أو الإيرادات الجبائية دورها في إعادة التوازن، أو العمل من خلال استثماراتها في المجالات الاقتصادية وتحقيق إيرادات أخرى تساهم في إعادة توازن الميزانية، إلى جانب موارد مالية أخرى تساهم في تحريك عجلة التنمية المحلية.

لكن ما يجب الإشارة إليه من وجهة نظرنا هو أن التشريع الجبائي يناقض في بعض الأحيان توجهات السياسة العامة للدولة فنجد مثلا أن تخفيض الحد الأدنى للخضوع للنظام الجزافي سوف يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات و كذا الضريبة على الدخل الإجمالي (ضرائب تمويل خزينة الدولة) مع تضيق الوعاء الضريبي للضريبة الجزافية الوحيدة (ضريبة تمويل خزينة الجماعات المحلية) و هو ما يناقض التوجه نحو رفع مداخيل الجماعات المحلية و تشجيع استقلاليتها المالية نفس الشيء نلاحظه بالنسبة لتخفيض الرسم على النشاط المهني الذي سوف يؤدي حتما إلى تقلص الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية خاصة تلك التي تشهد عزوف الأنشطة الاستثمارية.

إن تأسيس الرسم على الإقامة في قانون المالية 2022 سوف يؤدي حتما إلى إنعاش خزائن بعض البلديات ذات النشاط السياحي و الاقتصادي الكبير لكن ليس الأمر نفسه بالنسبة للبلديات المعزولة ذات النشاط الاقتصادي و السياحي المنخفض و نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للرسم على الثروة. تركيز استفادة البلديات ذات المفاغ المخصصة للقمامة من الرسم الخاص بهذا النشاط سيؤدي حتما إلى حرمان البلديات الأخرى من عائدات هذا الرسم.

بعض الإعفاءات بالنسبة للرسم على النشاط المهني يجب انتظار مدى تأثيرها على مجال الاستثمار و من ثم القيام بحوصلة شاملة لمدى تأثيرها بالنسبة لاستفادتها من مختلف الضرائب و الرسوم المحلية المتعلقة بنشاط الاستثمار و خلق القيمة المضافة.

بالنسبة للرسم على القيمة المضافة فبالرغم من أهميته الكبيرة من جانب الحصيلة إلا أن النسب العائدة لصالح البلديات تبقى ضئيلة مقارنة بالنسبة الموجهة لخزينة الدولة و لا يصب في سياسة منح الاستقلالية المالية في تسيير شؤون البلدية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة ميزانية

بلدية برج بو عرييج

تمهيد :

لقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث من خلال تقديم

المفاهيم الأساسية و التعرض لأهم عناصر الجباية المحلية . وفي هذا الفصل سنحاول إسقاط

الجانب النظري على الواقع . من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية لمدى تطور حصيلة الضرائب

و الرسوم الحلية و مدى تغطيتها للنفقات العمومية في بلدية برج بوعريريج .

المبحث الأول: تقديم بلدية برج بوعريريج.

تسعى بلدية برج بوعريريج جاهدة لإعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية والارتقاء بالمجتمع المحلي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة وأن البلدية قادرة على توفير الإمكانيات اللازمة التي تجعل طموحها أمرا مشروعاً.

المطلب الأول: التعريف ببلدية برج بوعريريج.

بوعريريج مدينة جزائرية تقع إلى الشرق من العاصمة (حوالي 215 كلم)، وهي مركز الولاية التي تحمل نفس الاسم، تسمى اختصاراً لدى العامة البرج كما تلقب بعاصمة البـــــــيبان أو عاصمة الإلكترونيك، تقع على ارتفاع 928 م على مستوى سطح البحر، يبلغ عدد سكانها حوالي 251 ألف ساكن بحساب التجمعات السكانية القريبة من محيط المدينة بئر صنب وبومرقد وعوين زريقة وقرية لاشبور، المدينة تحتل موقعا استراتيجيا فهي تعد بوابة الشرق الجزائري وهمزة وصل محاذية لمنطقة القبائل الصغرى (بجاية) ومجاورة للحضنة (المسيلة) وقريبة من الوسط الجزائري عبر طريق السيار شرق غرب، حيث يدوم السفر نحو العاصمة أقل من ساعتين¹

تبلغ مساحة بلدية برج بوعريريج 81.10 كم²، ويبلغ عدد ساكنها الإجمالي حوالي 195728 نسمة حسب إحصائيات 2019 وتبلغ الكثافة السكانية 4,2413 ساكن/كم².

تأسست بلدية البرج سنة 1870/12/03م تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية آنذاك وهذا عند بلوغ عدد سكان مدينة البرج من أصل أوربي إلى 400 نسمة وكمقر للدائرة سنة 1957م تحت وصاية عمالة سطيف لأن في السابق بلدية البرج كانت تحت وصاية عمالة قسنطينة، وفي التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 أصبحت بلدية البرج مقر ولاية.

¹ [https://ar.m.wikipedia.org.date de visite 03/04/2022](https://ar.m.wikipedia.org.date%20de%20visite%2003/04/2022)

لقد شهدت مدينة البرج عدّة مراحل تعاقبت على إثرها ونذكر منها الحضارة النوميديّة والحضارة الرومانية والتركية. ويعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك والعثمانيين حيث تعني كلمة البرج المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة. أما برج بوعريريج فتختلف حوله الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوذته نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج اسم برج عروج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمى برج بوعريريج.¹

وقد شهدت مدينة برج بوعريريج هيمنة لا تزال شواهدا إلى حد الآن ونذكر منها²:

- آثار تاريخية في بعض أجزاء المدينة تركت من طرف الأتراك.
- برج المقراني في مركز المدينة.
- العمارة الاستعمارية التي تظهر جليا في البنك الجزائري الدولي وبعض منازل الفرنسيين المعمرين.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية برج بوعريريج.

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم الضوابط المؤثرة في نمو المدينة ومرد ذلك إلى تأثيره المباشر على حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة.

وأفضل المواقع هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من العلاقات الخارجية مع المناطق المحيطة بها والتي تضمن ديمومتها وتطورها. وتبرز أهمية بلدية برج بوعريريج في كونها تقع في الشمال الشرقي للجزائر تبعد عن العاصمة ب 243 كم وعن مدينة سطيف ب 67 كم غربا وعن ولاية مسيلة ب

¹ مصلحة الترخيص بالبلدية 2022

² منتديات ستار تايمز تاريخ الاطلاع 2022/04/03 <http://www.startimes.com>

58 كم شمالا وعن ولاية بجاية ب 175 كم جنوبا وعن ولاية البويرة ب 100 كم شرقا، لذا فهي تعتبر كمفتق للطرقات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والوسط الجزائري وتقاطع لعدة طرق. تقع بلدية برج بوعرييرج في الجهة الغربية من الهضاب العليا الشرقية، حيث تتمركز قلب الولاية تقريبا ويحدها:¹

- من الشمال الغربي بلدية مجانة واليشير.
- من الجنوب بلدية الحمادية.
- من الشمال الشرقي كل من بلديتي حسناوة وسيدي مبارك.
- من الجنوب الشرقي بلدية العناصر.

كما يعرف بالموقع الإقليمي أو الموقع النسبي، فمدينة البرج تنتمي إلى الهضاب العليا الشرقية، منحصرة بين السلسلتين الجبليتين في الشمال الصحراوي وفي الجنوب جبال الحضنة وبموقعها هذا تحتل مدينة البرج أهمية كبرى بالنسبة للقطر الجزائري لكونها تعتبر محطة عبور من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

المناخ ببلدية ولاية البرج: تتميز بلدية الولاية بمناخ قاري يتميز بالحرارة صيفا وبالبرودة شتاء، تعرف تساقط كثيف لثلوج خاصة في الجهة الشمالية، مما يؤدي إلى انقطاع الطرقات وصعوبة في مرور خاصة على طريق رقم 5، أما الجهة الجنوبية شبه جرداء فتلقي قدرا ضئيلا من الأمطار. **التضاريس:** تقسم تضاريس بلدية برج بوعرييرج إلى ثلاث مناطق:

أ- **منطقة الهضاب العليا:** تمتد من سلسلة البيان غربا إلى سد عين زادة شرقا يحدها من الشمال مرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة ومن الجنوب جبال معاضيد والتي يميزها الطابع الفلاحي.

¹ مصلحة الترخيص بالبلدية، 2022.

ب- المنطقة الجبلية: تتشكل المنطقة الجبلية لشمال الولاية من سلسلة البيان التي تمتد من أولاد

سيدي إبراهيم غربا إلى برج زمورة شرقا وسلسلة الجبال الجنوبية برج الغدير ورأس الوادي.

ج- المنطقة السهلية: تشكل الجنوب الغربي للولاية وهي عبارة عن أراضي خفيفة ذات طابع

فلاحي ورعوي يعبر في جزء منها الواد لخضر الشيء الذي يساعد على زراعة الخضروات

والأشجار المثمرة.¹

الشكل رقم (01): خريطة بلدية برج بوعريريج: استنادا إلى بحثنا في المواقع العلمية.²



المصدر: <https://ar.m.wikipedia.org>

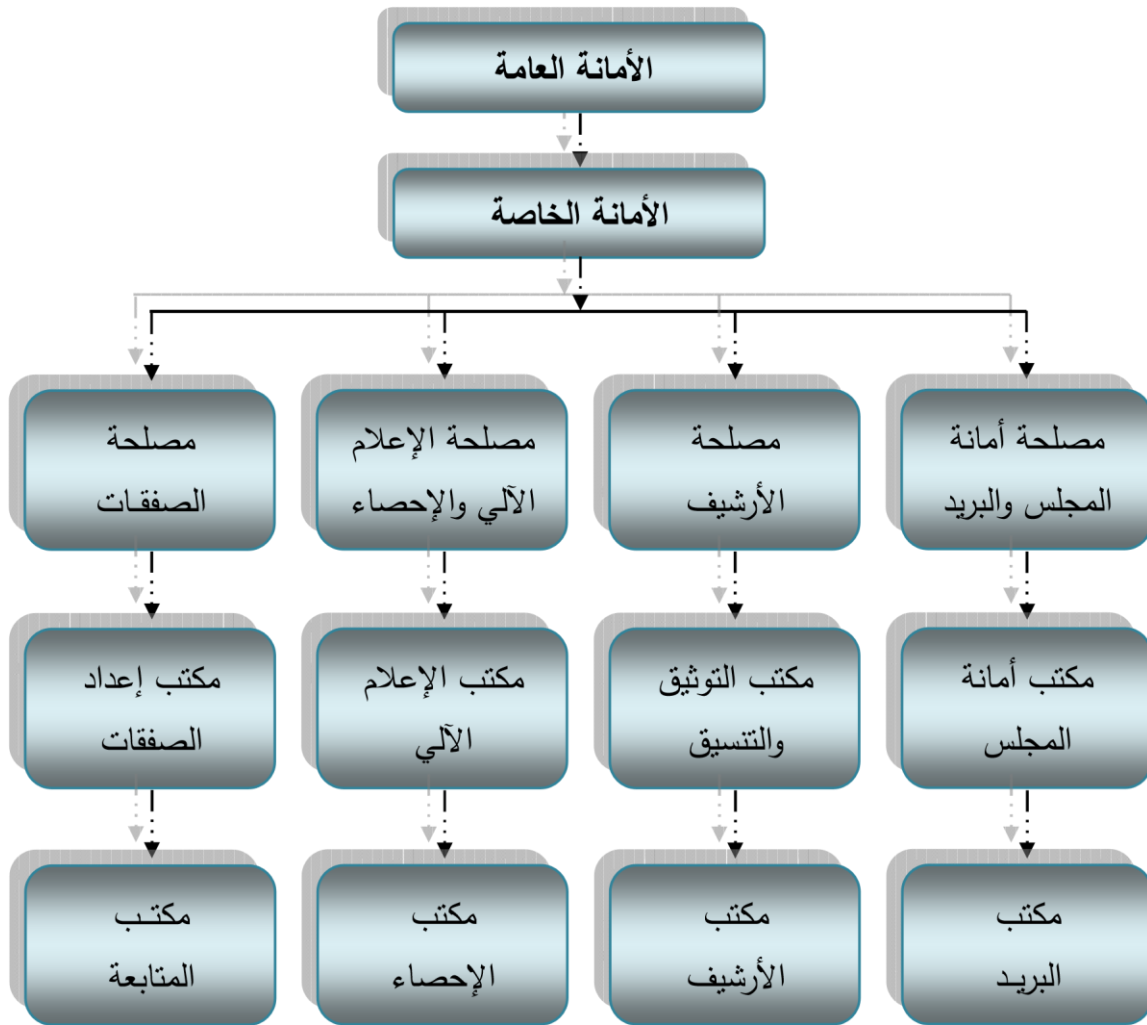
¹ مصلحة الترخيص بالبلدية 2022.

² تاريخ الاطلاع 03/04/2022. <https://ar.m.wikipedia.org>

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.

سوف نعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج .



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة.

المبحث الثاني: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية.

حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها، لا بد أن تكون لها ميزانية خاصة بها لكي تستطيع تسيير شؤونها لأن الميزانية هي وسيلة لدعم النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة إلى مفهوم الميزانية المحلية فهو واسع ولذلك أردنا التطرق إلى تقديم بعض التعاريف التي قدمها مفكروا المالية وذكر أنواعها وأقسامها.

المطلب الأول : تعريف الميزانية المحلية خصائصها و مبادئها .

لقد أعطيت عدة تعاريف للميزانية وأبرزها ما يلي:

أولا : تعريفات الميزانية.

التعريف 1: "إن ميزانية الجماعات المحلية هي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالجماعة المحلية، تحتوي هذه الميزانية على قسمين، قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، كل قسم ينقسم إلى إيرادات و نفقات".¹

التعريف 2: "الميزانية "Budget" هي توقع وإجازة النفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة".²

التعريف 3: "الميزانية هي برنامج تقديري يعتمد على التنبؤ بمجريات الأحداث والمتغيرات المحلية والوطنية والدولية".¹

¹ دنيدي يحيى، المالية العمومية، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010. ص 139.

² محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 87.

التعريف 4: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة

بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات بالرأس المال والترخيص بها.²

ثانيا : تعريف ميزانية الولاية."ميزانية الولاية هي الوثيقة التي بواسطتها يقدر ويسمح للولاية بتنفيذ

إيراداتها ونفقاتها بناء على التقديرات فهي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية

الخاصة بالولاية، فحسب المادة 157 من قانون الولاية 07-12 "ميزانية الولاية هي عبارة عن

جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية كما هي عقد ترخيص وإدارة يسمح

بحسن سير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.³

ثالثا: تعريف ميزانية البلدية."ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية

وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار".⁴

رابعا: خصائص الميزانية.من التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية:

1. **الميزانية :** عمل علني ويعني هذا أن كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الاطلاع على

مدى استعمال المداخل الجبائية من قبل البلدية قصد تحقيق المنفعة العامة هذا من جهة، ومن

جهة أخرى لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت على الميزانية.

2. **الميزانية :** هي عمل تقديري بحيث يتم تقدير النفقات المتوقعة بالتفصيل وذلك بناء على

تقديرات الإيرادات.

¹ محمد براج، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 11.

² الجزائر، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35 لسنة 1990، المادة 03.

³ الجزائر، القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 157.

⁴ الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 176.

3. **الميزانية** : هي عقد ترخيص بحيث تسجل في الميزانية رخص الإيرادات والنفقات المقترحة وهذه قاعدة إلزامية لكل الجماعات المحلية.
4. **الميزانية** : هي عمل دوري بحيث أن هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.
5. **الميزانية** : عمل ذو طابع إداري يسمح بالتسيير الحسن لمصالح البلدية.
- خامسا** : مبادئ ميزانية البلدية. حتى تكون الميزانية ذات مصداقية فلا بد على الهيئة التي تقوم بإعدادها التقيد بمبادئ قانونية تتمثل فيما يلي¹:
- 1- مبدأ التوازن**: يقصد بهذا المبدأ أنه لا بد من توازن الميزانية أي تساوي نفقاتها مع إيراداتها داخل كل أقسام الميزانية فلا يجوز للمجلس الشعبي البلدي التصويت على الميزانية ولا يمكن للسلطة الوصية قبول ميزانية غير متوازنة حيث تقوم برفض المصادقة وإرجاعها إلى المجلس البلدي لتصحيحها وفي حالة عجز المجلس البلدي عن تصحيحها تقوم السلطة الوصية بذلك.
- 2- مبدأ السنوية**: أي أن الميزانية تعد لفترة سنة كاملة وتكون المصالح المعنية بتنفيذها محددة خلال السنة فهناك طريقتان لإجراء حساب السنة المالية:
- أ- طريقة التسيير**: تعني أن كل النفقات المرتبطة بميزانية السنة تم فيها الدفع دون اعتناء بتاريخ الالتزام وتمتاز هذه الطريقة بأنها تمكن من الغلق السريع للحسابات وسهولة وضع الحساب الختامي لقانون ضبط الميزانية.
- ب- طريقة التمويل**: يتم وفق هذه الطريقة ضبط حساب السنة المالية على أساس المبالغ التي التزمت الإدارة بدفعها حتى ولو لم تدفع خلال السنة المالية وأيضاً المبالغ الواجب تحصيلها حتى وإن لم يتم تحصيلها فعلاً خلال السنة.

¹ Jean Cathelineau, Finances Publiques Politique Budgétaire et Droit Financière, L.G.D.J, Paris, 1976, p11.

3- مبدأ الشمولية: يقتضي هذا المبدأ ضرورة إبراز كافة الإيرادات والنفقات مع احترام قاعدة عدم تخصيص إيراد ما لنفقة ما.

4- مبدأ الوحدة: يقصد بهذا المبدأ أن تسجل كل النفقات في عمود واحد وكذلك الإيرادات وذلك تسهيلا لتقدير العمليات المالية.

5- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: وفق هذا المبدأ فإنه لا يجوز تخصيص حصيلة لتغطية نفقة معينة.

المطلب الثاني: أنواع الميزانية.

تتمثل أنواع الميزانية المحلية في الميزانية الأولية والميزانية الإضافية.

أولا : الميزانية الأولية: تعد الميزانية الأولية الوثيقة الأساسية للولاية في عبارة عن كشف إجمالي وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة بها خلال السنة، ويتم عرضها على شكل تقديرات (إيرادات و نفقات) التي تعتمده الولاية تنفيذها خلال السنة المالية المعنية ويتم تحضيرها للسنة المقبلة.¹

يتم إعداد الميزانية الأولية بالنسبة للبلدية قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية.²

ويجب أن يصوت على مشروع الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، ويجوز للوالي نقل الاعتمادات داخل الباب الواحد، ويمكنه في حالة الاستعجال نقل

¹ الجزائر، القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المواد 165 والفقرة 01 و170.

² الجزائر، القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 177.

الاعتمادات من باب إلى باب بالاتفاق مع مكتب المجلس الشعبي الولائي الذي يتولى إخطار المجلس بذلك خلال دورته القادمة.

غير أنه لا يجوز إجراء أي نقل للإعتمادات المقيدة بترخيص خاص.

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل نفس الباب بموجب قرار ويخطر بذلك المجلس الشعبي البلدي بمجرد انعقاد دورة جديدة.¹

تتكون الميزانية الأولية من صفحات الميزانية وصفحات تحليلية:²

1-صفحات الميزانية: تحتوي صفحات الميزانية على قسمين هما:

أ- **قسم التسيير:** يمثل الصفحة الخاصة بتوقيع النفقات للسنة المالية.

ب- **قسم التجهيز والاستثمار:** يدون فيه نفقات وإيرادات الميزانية الخاصة لعمليات التجهيز حيث يتم تصنيف النفقات إلى ثلاث خانات وهي تتضمن اقتراحات وتصويت المندوبية التنفيذية ومصادقة الهيئة الوصية ويخصص هذا القسم بتوقعات النفقات والإيرادات المخصصة لبرامج الاستثمار الاقتصادي.

2-الصفحات التحليلية: تهدف الصفحات التحليلية إلى تحديد كفاءات تقديم تكاليف بعض

الخدمات الإدارية وذلك في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار يمكن أن تطرأ أوامر تعديليه أخرى بعد المصادقة على الميزانية الأولية منها:

¹ الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 182.

² بن عثمان ساعد، ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، رسالة ماجستير، مذكرة التخرج ما بعد التدرج في المناجنت العمومي، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الأولى 1994، ص 12.

أ- **الاعتمادات المفتوحة مسبقا:** يتم التصويت على الاعتمادات المفتوحة مسبقا بالنسبة للإيرادات والنفقات في حالة الضرورة الملحة أو الحالات الاستثنائية وذلك قبل التصويت على الميزانية الإضافية بمعنى ما بين 01 جانفي و15 جوان من سنة تطبيقها، بهدف تغطية بعض النفقات المستعجلة، كما يسمح بالمصادقة عليها وتسجيلها في ميزانية البلدية.

ب- **الترخيصات الخاصة:** يتم التصويت عليها بعد الميزانية الإضافية أي بعد 10 جوان و31 ديسمبر من السنة المالية المطبقة والهدف منها هو ضمان سير أعمال ونشاطات الولاية في حالة تأخير التصويت على الميزانية الأولية للسنة المقبلة أو ظهور حالات استعجالية كظهور احتياجات جديدة تتطلب هذا الترخيص.

ثانيا- الحساب الإداري:

هذا الحساب يخص الميزانية الممقولة في 31 مارس وهو بمثابة قانون ضبط الميزانية للدولة فمن خلال هذه الوثيقة يلاحظ المجلس الشعبي الولائي التسيير المالي للجماعات المحلية وذلك عن طريق ملاحظاته لتقديرات الإيرادات والنفقات وتنفيذها.¹

عند غلق السنة المالية بتاريخ 31 مارس، يعد الوالي الحساب الإداري للولاية، ويعرضه على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه.

ويعد رئيس المجلس الشعبي البلدي عند نهاية الفترة الإضافية للسنة المالية، الحساب الإداري للبلدية ويعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.²

تتم المصادقة على الحساب الإداري وإعداد حساب التسيير وكذا التقارب الدوري للحسابات طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.¹

¹ يحيى دنيدي، مرجع سابق، ص 149.

² الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 188.

يستعمل الحساب الإداري كوسيلة تفحص لاستعمال مال الجماعات المحلية، بالإضافة إلى استعماله كوسيلة للرقابة.²

ثالثا : الميزانية الإضافية: إن الميزانية الإضافية هي تكملة تعديل الميزانية الأولية، حيث يتم ترحيل إليها بواقي الحساب الإداري للسنة المالية المنتهية والتعديل سواء بالإضافة أو الحذف في النفقات والإيرادات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية.

تهدف الميزانية الإضافية إلى الربط بين السنة المالية الجديدة والسابقة، ويجب التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تطبق فيها.³

المطلب الثالث: أقسام الميزانية المحلية.

إن الميزانية المحلية هي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالجماعات المحلية هذه الميزانية مقسمة إلى قسمين نذكرها في هذا المطلب.

تحتوي الميزانية المحلية على قسمين هما:

- قسم التسيير.

- قسم التجهيز والاستثمار.

وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا:

¹ الجزائر، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 166.

² يحيى دنيدي، مرجع سابق، ص 148-149.

³ الجزائر، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012، المادة 165 الفقرة

أولاً : نفقات الجماعات المحلية: النفقة هي استعمال هيئة عامة لمبلغ من النقود أو هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام¹ ، بقصد إشباع الحاجات العامة، وهي تحدد على مستوى قسمين²:

1- قسم التسيير: نفقات قسم التسيير هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الجهاز الإداري أو هي تلك المصاريف التي تنفقها الجماعة المحلية من أجل تسيير وإدارة شؤونها، تحتوي هذه النفقات حسب قانون الولاية والبلدية على:

أ- أجور وأعباء المستخدمين.

ب- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية.

ت- المساهمة المقررة على الأملاك والمداخل المقررة بموجب القوانين.

ث- أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.

ج- مصاريف تسيير المصالح.

ح- الأعباء السابقة.

2- قسم التجهيز والاستثمار: يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على مايلي:

أ- نفقات التجهيز العمومي.

ب- نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار.

ت- تسديد رأس المال القروض.

ث- نفقات إعادة تأهيل المنشآت.

¹ الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 198.

² عبد الكريم صادق بركات : يونس احمد البطريق: حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة ، الدار الجامعية 1986 ، ص.61.

ثانيا : إيرادات الجماعات المحلية: تتكون إيرادات ر مما يأتي:¹

1- قسم التسيير: تنتج إيرادات قسم التسيير مما يلي:

أ- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة الجماعات المحلية بهما.

ب- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

ت- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات.

ث- ناتج ومداخيل الأملاك.

2- قسم التجهيز والاستثمار: يخصص لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار الإيرادات المتأتية مما

يلي:

أ- الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في القانون.

ب- ناتج الاستغلال لامتنياز المرافق العمومية.

ت- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ث- ناتج التمليك.

ج- الهبات والوصايا المقبولة.

ح- كل الإيرادات المؤقتة أو الظرفية.

خ- ناتج القروض.

¹ الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011، المادة 195.

المبحث الثالث: إيرادات و نفقات ميزانية البلدية.

المطلب الأول : إيرادات ميزانية برج بوعريريج

تتكون أساسا إيرادات قسم التسيير من الموارد الجبائية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) وأملاك البلدية المنتجة للمداخل، الإعانات والمساهمات والنواتج الأخرى، والجدول التالي يبين إيرادات ميزانية التسيير من سنة 2017 إلى سنة 2021.

بعد القيام بعرض الضرائب و الرسوم المحلية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية في ظل النظام الجبائي الجزائري من خلال الجانب النظري، و سوف نقوم بإسقاط ما تم تناوله سابقا على ميزانية بلدية برج بوعريريج من خلال عرض و تحليل مكونات الإيرادات الجبائية و تطورها و مدى مساهمتها في تغطية النفقات المحلية و ذلك خلال الفترة (2017- 2021) .

الجدول رقم 10 : نسب الإيرادات الجبائية للضرائب المباشرة خلال الفترة (2017-2021)

2021		2020		2019		2018		2017		البيان
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	الضرائب المباشرة
4.68	24 963	1.35%	17 021	1.53	22 603	0.94	12 838	2.85	39 199	ر العقار و التطهير: (ألف دج)
89.56	1 296 769	89.22	1 128 353	87.79	1 295 331	89.87	1 226 524 5	86.22	1 187 396	TAP: (ألف دج)
8.76	145 206	9.44	119 334	10.26	151 404	9.19	125 382	10.93	150 581	ضرائب أخرى م: (ألف دج)
100	1 172 244	100	1 264 708	100	1 475 477	100	1 364 745	100	1 377 177	مجموع

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة و الميزانية

من خلال الجدول رقم 01 الذي يوضح حصيلة الضرائب المباشرة لنفس الفترة نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يحتل أعلى نسبة من مجموع حصيلة الضرائب المباشرة و هذا راجع إلى الطابع الصناعي و التجاري و كذا الخدماتي الذي يغلب على المنطقة ، بالإضافة إلى كونها انخفضت قليلا سنة 2019 مقارنة بالسنة 2018 و سنة 2020 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية و التجارية محليا بسبب جائحة كورونا و تبقى سنة 2021 التي كانت نسبة هذا الرسم 89.56% فهي تخص الميزانية الأولية فقط . كما تأتي الضرائب المباشرة الأخرى و المتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة الجزافية الوحيدة .

الجدول رقم 11 : نسب الإيرادات الجبائية للضرائب الغير مباشرة خلال الفترة (2017-2021)

البيان	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
ضرغ م	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
T v a	397 427	95.	189 632	86.37	204 056	84.73	278 588	93.62	221 687	17.03
الذبح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
رخصة البناء	15 657	3.74	27 096	12.34	25 955	10.78	16 216	5.45	25 696	1.97
الإشهار	64 900	0.02	118	0.05	821	0.34	645	0.22	250	0.02
الإقامة	3 692	0.88	0	0	7476	3.10	258	0.09	1 412	0.11
الحفلات:	1 869	0.45	2701	1.23	2 511	1.04	1 870	0.63	2 487	0.19
المجموع	1 377 177	100	1 364 745	100	1 475 477	100	1 264 708	100	1 302 601	100

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة و الميزانية

و من خلال معطيات الجدول رقم 02 الذي يوضح حصيلة الضرائب الغير مباشرة المحصل لفائدة بلدية برج بوعريبرج من نفس الفترة فإننا نلاحظ الفروقات المتفاوتة بين مساهمات مختلف الضرائب و الرسوم و التي عرفت استقرار نوعا ما خلال السنوات الخمس و هذا راجع إلى الاستقرار الملحوظ في القوانين الجبائية خاصة ما تعلق بالجباية المحلية و التي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية ، كم نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة يحتل النسبة الأكبر مقارنة بالرسم الغير مباشرة الأخرى إلا أنه يلاحظ أن هناك رسوم لم يتم تحصيلها مثل رسم الذبح وكذا رسم الإقامة و هذا راجع حسب تصريح رئيس مصلحة المحاسبة و الميزانية لوجود عراقيل من حيث الإحصاء و التحصيل ، كما أنه لا توجد آليات التحصيل من خلال لجان أو فرق خاصة لتحصيل هذا النوع من الرسوم رغم وجود ثمانية فنادق تحتوي على نجمة و أكثر إلا أنه يتم تحصيل رسم الإقامة ألا عل فندق واحد و بمبالغ ضئيل و شبه منعدم ، كما تحتوي البلدية على عدة مذابح الا أن رسم الذبح حصيلته منعدمة تماما و هذا ما ينعكس سلبا على حصيلة البلدية مما يهدد قدرتها على تغطية نفقاتها .

المطلب الثاني : نفقات ميزانية البلدية.

أولا : نفقات قسم التسيير.تتكون نفقات قسم التسيير من:

السلع واللوازم، أشغال وخدمات خارجية، مصاريف التسيير العام، مصاريف المستخدمين، الضرائب والرسوم، منح وإعانات، مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير، الأعباء الاستثنائية، أعباء السنوات السابقة والاقتطاع لنفقات قسم التجهيز والاستثمار.

1. **السلع واللوازم:** هي عبارة عن مختلف الأدوات والمستلزمات الضرورية من أجل سير مختلف المصالح البلدية كلوازم المكتب والطباعة والتجليد واللوازم المدرسية والمحروقات والوقود .
 2. **أشغال وخدمات خارجية:** هي مجموع الأعباء التي تقوم بها البلدية لصيانة وتصليحات مختلف المصالح التي يتم استغلالها من طرف الغير كمصلحة النشاط الاجتماعي والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي .
 3. **مصاريف التسيير العام:** هي مجموع المصاريف المنفقة من أجل السير الحسن للمصالح البلدية، فمصلحة المحاسبة والأمانة العامة والمداولات والصفقات العمومية.
 4. **مصاريف المستخدمين:** تشمل جميع الأجور وكذلك الأعباء الاجتماعية المتعلقة بهم .
 5. **المنح والإعانات:** هي مختلف المنح والإعانات التي تمنحها الدولة من أجل التكفل بالفئات الهشة بالمجتمع كالمطلقات والأرامل وأصحاب الأمراض المزمنة .
- ثانيا : **الاقتطاع لنفقات قسم التجهيز والاستثمار:** تعرف هذه النفقات ازدياد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى زيادة عدد البرامج والمشاريع التنموية حيث تشتمل هذه النفقات على:
- الأموال العقارية والمنقولة، والأشغال الجديدة والتصليلحات الكبرى. والجزء الأكبر موجه لنفقات التصليلحات والأشغال الجديدة و هذا راجع إلى توسع المنطقة العمرانية للبلدية مما يستوجب زيادة عدد المشاريع والبرامج.

جدول رقم 12 : نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2017-2021)

السنوات	2017		2018		2019		2020		2021	
البيان	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
نفقات التسيير (الوحدة : ألف دج)	2 267 073	67.01%	2 047 371	68.77%	2 004 666	64.85%	2 015 023	70.85%	1 535 161	56.22%
نفقات التجهيز و الاستثمار (الوحدة : ألف دج)	1 116 000	32.99%	929 727	31.23%	1 086 355	35.15%	828 847	29.15%	1 195 303	43.78%
المجموع	3 383 073	100%	2 977 098	100%	3 091 021	100%	2 843 870	100%	2 730 464	100%

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة و لميزانية

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير لميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2017-2021) تفوق ميزانية التجهيز و الاستثمار و قد كانت نسبها متفاوتة و متقاربة خلال السنوات 2017 2018 2019 و ارتفعت سنة 2020 إلى 70.85% و هذا راجع إلى زيادة نفقات القطاع الصحي و مجابهة أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) . و انخفضت النسبة لتصل في سنة 2021 إلى 56.22% وهذا راجع للتعافي الصحي من هذا الفيروس في البلاد .

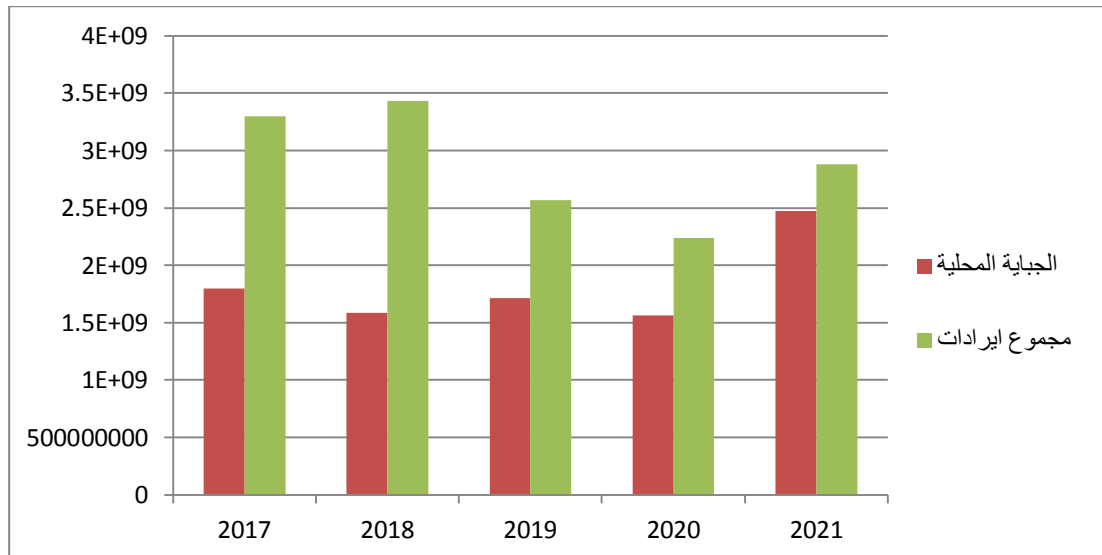
المطلب الثالث : الأشكال البيانية لتطور ميزانية بلدية برج بوعريريج

جدول رقم 13 : نفقات ميزانية بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2021-2017)

السنوات	الجباية المحلية	مجموع ايرادات	النسبة
2017	1795888341,61	3 300 976 640,29	54,40%
2018	1 584 294 079,51	3 434 086 776,95	46,13%
2019	1 716 297 261,95	2 569 460 791,98	66,80%
2020	1 562 289 254,04	2 240 455 528,00	69,73%
2021	2 473 673 922,00	2 878 933 936,35	85,92%

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة و الميزانية

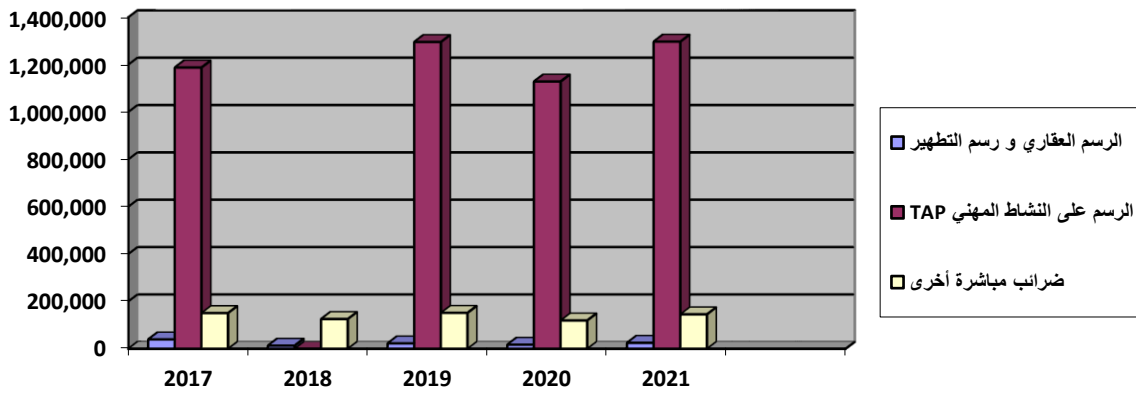
الشكل رقم (03) : التمثيل البياني لحصيلة الجباية المحلية خلال الفترة (2021-2017)



المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن نسبة الجباية المحلية لبلدية برج بوعريريج جيدة مقارنة بمجموع الإيرادات و هذا من خلال توفر المرافق الاقتصادية للبلدية التي سمحت لها بخلق الثروة على المستوى المحلي و بالتالي فهي تعتبر قطب اقتصادي بامتياز و هذا ما يبينه التمثيل البياني . كما نلاحظ أيضا النسبة انخفضت نوعا ما في سنة 2019 و 2020 للظروف الصحية.

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني لحصيلة الضرائب المباشرة خلال الفترة (2017-2021)

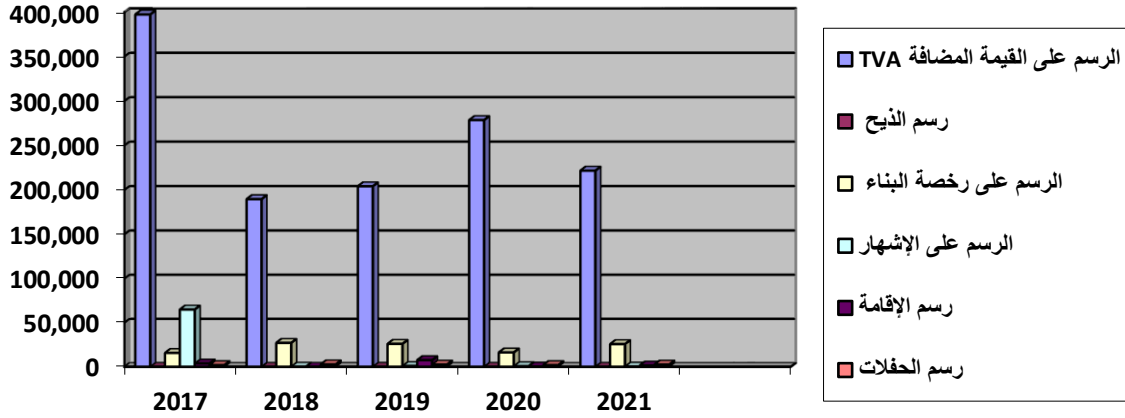


المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات الجدول رقم (01)

من خلال التمثيل البياني رقم (01) نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني يحتل النسبة الأكبر من حيث حصيلة الضرائب المباشرة .

الشكل رقم (05) : التمثيل البياني لحصيلة الضرائب الغير مباشرة

خلال الفترة (2017-2021)



المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات الجدول رقم (02)

من خلال التمثيل البياني رقم (01) نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة تحتل النسبة الأعلى في حصيلة الضرائب الغير مباشرة كما نلاحظ أن الرسوم الأخرى نسبها منخفضة تماما وهذا راجع لانعدام آليات التحصيل و الرقابة على هذه الرسوم مما يؤثر سلبا على الإيرادات خزينة البلدية و الوقوع في صعوبة تغطية النفقات العمومية .

الجدول رقم 14 : حصيلة الجباية المحلية (ضرائب و رسوم) لبلدية برج بوعرييرج

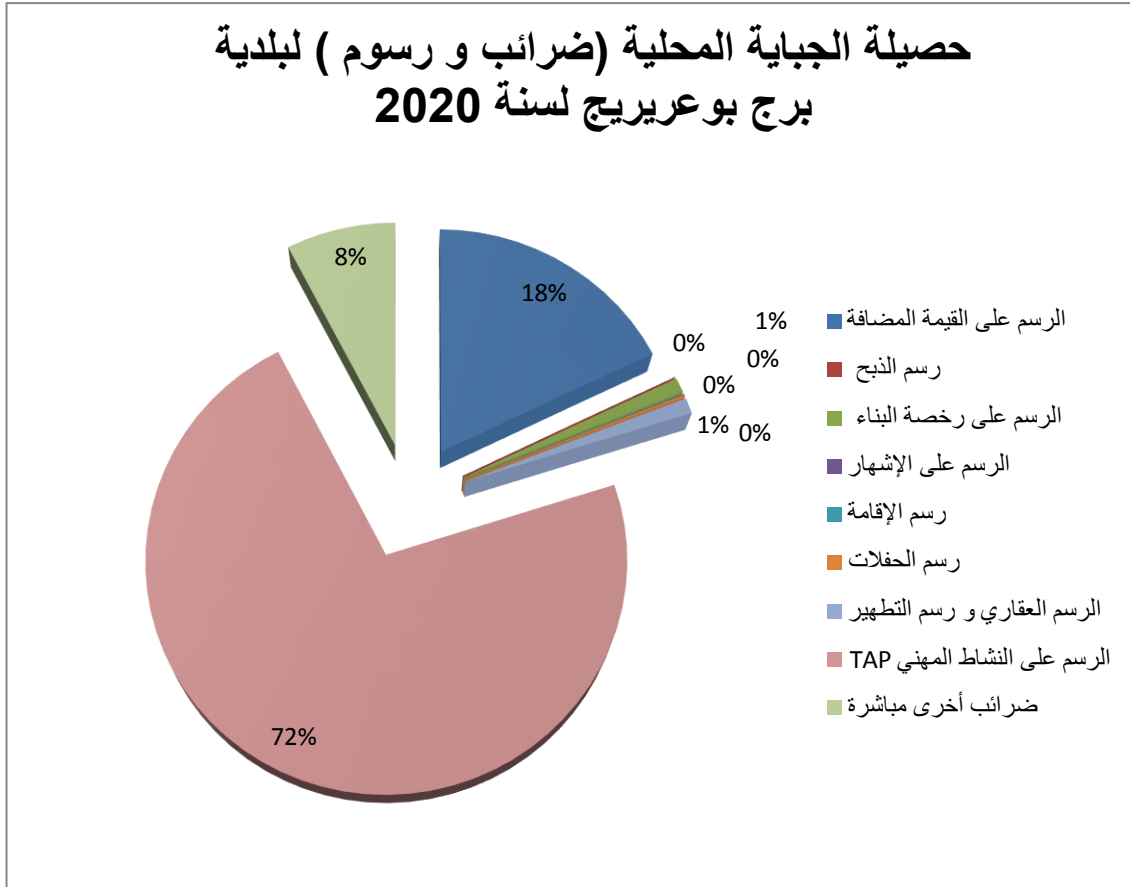
لسنة 2020

البيان	المبلغ	النسبة %
الرسم على القيمة المضافة(الوحدة : ألف دج)	278 588	17.83%
رسم الذبح (الوحدة : ألف دج)	0.00	0%
الرسم على رخصة البناء (الوحدة : ألف دج)	16 216	1.04%
الرسم على الإشهار(الوحدة : ألف دج)	645	0.04%
رسم الإقامة(الوحدة : ألف دج)	258	0.02%
رسم الحفلات(الوحدة : ألف دج)	1 870	0.12%
الرسم العقاري و رسم التطهير(الوحدة : ألف دج)	17 021	1.09%
الرسم على النشاط المهني TAP(الوحدة : ألف دج)	1 128 353	72.22%
ضرائب أخرى مباشرة(الوحدة : ألف دج)	119 334	7.64%
المجموع	1 562 285	100%

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لمعطيات الجدول رقم (01-02)

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني لحصيلة الجباية المحلية لبلدية برج بو عريريج

خلال الفترة (2017-2021).



من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن نسبة الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية برج بو عريريج

معظمها تقريبا متأتية من رسمين و هما الرسم على النشاط المهني بنسبة 72% و الرسم على

القيمة المضافة بنسبة 18% و هذا ما يفسر لنا ضعف تحصيل باقي الرسوم و انعدام الآليات

الخاصة لفرض عقوبات على المتهربين من دفع هذه الرسوم .

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لواقع الجباية المحلية لبلدية برج بوعريريج و ما تتمتع به ميزانيتها خلال الفترة (2017-2021) من اعتمادها على مواردها الذاتية و بالتالي فهي تتمتع باستقلالية مالية إلا أنه لا بد من إعادة النظر في القوانين الجبائية المحلية و منحه استقلالية أكبر للجماعات الإقليمية خاصة المالية منها و التخلي عن مركزية التمويل و التحصيل الجبائي بما يتوافق و الإحتياجات و الإمكانيات المحلية.

ان الاستقلالية المالية المقبولة نسبيا لا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمها على باقي بلديات الجزائر فمن خلال بحثنا في هذا المجال صادفنا دراسات و مذكرات كثيرة تتطرق لبلديات أخرى حالتها المالية ضعيفة و منها التي تعتمد على الخزينة العمومية بشكل يكاد يكون كامل في تغطية العجز الدائم و المتراكم.

إن ضعف تحصيل الضرائب و الرسوم الأخرى عدا الرسم على النشاط المهني و الضريبة على القيمة المضافة مرده غياب ميكانيزمات واضحة و غياب الأدوات القانونية اللازمة لتنفيذ مختلف عمليات التحصيل فبلدية برج بو عريريج تفتقر لأعوان أو لجان مهمتها الخروج لمختلف الهياكل و المرافق الموجودة عبر اقليمها بما فيها حتى وسائل النقل ناهيك عن أدوات الرقابة الشبه غائبة.

الخاتمة

الخاتمة

تم خلال هذا البحث دراسة الدور الذي تلعبه الجباية المحلية في تمويل البلديات، حيث تم توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالجبائية المحلية والبلدية، بعد ذلك تم التعرف على ميزانية البلدية ومكوناتها ومواردها، واتضح لنا أن الموارد المالية للبلدية تتكون من إيرادات داخلية وأخرى خارجية، وتعتبر الإيرادات الجبائية أهم الإيرادات الداخلية والتي تقسم بدورها إلى ضرائب ورسوم محصلة كلية لفائدة البلديات وضرائب ورسوم محصلة جزئياً لفائدتها، ومن اختبار هذا الطرح على أرض الواقع تم اختيار أهم بلدية في ولاية برج بو عريريج وألا و هي عاصمة الولاية بلدية برج بو عريريج، وذلك بدراسة المساهمة الفعلية للإيرادات الجبائية لهذه البلدية في تمويل ميزانيتها. **أولاً: اختيار الفرضيات.**

-الوضعية المالية لبلدية برج بو عريريج هي وضعية جيدة ويرجع السبب بالدرجة الأولى إلى أهمية الموارد الجبائية المحصلة، حيث أن أغلب الضرائب و الرسوم التي تعود إليها ذات مردود جيد مقارنة مع الأعباء المحلية المتزايدة، ما جعل البلدية تعتمد على الإعانات بصورة اقل لتمويل ميزانيتها، حيث لاحظنا أن البلدية اعتمدت في تمويل ميزانيتها على الإعانات بنسبة أكبر من 50% ،خلال سنوات الدراسة وصلت حتى 80% خلال سنة 2021 بينما كانت مساهمة وتشير هذه النتيجة إلى:

- تحقق الفرضية الأولى أي لا تعتبر الجباية المحلية أهم مورد لتمويل ميزانية البلدية. -رغم كثرة الضرائب والرسوم التي منحتها الدولة لفائدة البلديات بشكل عام وبلدية برج بو عريريج بشكل خاص، إلا أن أغلب إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة هذه الأخيرة ضعيفة أو منعدمة أي لا تحصل كرسوم الإقامة، ورسم السكن، والضريبة على الأملاك، وغيرها حيث أنه

تقريباً لم نجد أي أثر لهذه الرسوم والضرائب في الحساب الإداري للبلدية، ويرجع سبب ذلك إلى عدم قيام البلدية بجهود كافية كون إيراداتها الجبائية متأتية من الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة بنسبة أكبر 98% من في زيادة إيراداتها وتحصيلها، وتشير هذه النتيجة :

-عدم تحقق الفرضية الثانية أي أن بلدية برج بو عرييج لا تملك ميكانيزمات التحصيل الجبائي.

بالنسبة للتشريعات الجبائية خصوصاً منها ما يتعلق بقانون المالية 2022 فلاشك أن تخفيض رقم الأعمال الخاص بالضريبة الجزافية الوحيدة و إلغاء الرسم على النشاط المهني بالنسبة للإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض كبير للإيرادات الجبائية للبلدية مستقبلاً و النتيجة:

-عدم تحقق الفرضية الثالثة أي أن التشريع الجبائي لا يشجع على تطور الجباية المحلية.

ثانياً: نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا لهذا البحث وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:
-التوزيع غير العادل للإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها واتساعها وسهولة تحصيلها وارتباطها بالنظام الاقتصادي، ومردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية ومنها البلديات والتي تتميز بصعوبة تحصيلها وضيق وعائها وضعف حصيلتها مثل الرسم العقاري ورسم التطهير. على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها وحرية التصرف في شؤونها إلا أن السلطة الجبائية في يد الدولة فهي التي لها الحق في تأسيس ضرائب جديدة وإلغاء أخرى، وتحديد القواعد والأسس والمعدلات وكيفية توزيع هذه العوائد وبالتالي ليس للبلديات أي سلطة في تأسيس الضرائب وتحديد وعائها أو تحصيلها.

- إن مجموع مساهمة الضرائب والرسوم المحصلة في تمويل الميزانية لكل سنوات الدراسة لم يصل حتى 5% وبالتالي فإن هذه الأخيرة عاجزة عن منح البلدية الاستقلالية المالية.

- إن الأسباب المذكورة أعلاه حتمت على البلديات اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل كالإعانات للتخفيف من حدة الصعوبات المالي التي تعاني منها، ولذا لا تستطيع الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات أن تمنح الاستقلالية المالية لهذه الأخيرة رغم كل الإصلاحات الجبائية وجميع الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الموارد الجبائية المحصلة لفائدة هذه الأخيرة.

- انعكاس الإجراءات الجبائية الرامية إلى تخفيف العبء الجبائي على الإيرادات الجبائية للبلديات مثل تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني، باعتباره من أهم الإيرادات الجبائية من حيث المردودية.

- ضعف حصيلة بعض الضرائب والرسوم أو عدم تحصيلها أصلاً في بلدية برج بو عريريج مثل الضريبة على الأملاك ورسم الذبح ورسم الإقامة وغيرها.

- عدم التصريح الحقيقي والتهرب الضريبي من طرف الخاضعين للضريبة من دفع بعض الرسوم كرسوم الذبح مثلاً فرغم أن بلدية برج بو عريريج مشهورة بكثرة ماشيتها وجودة لحومها إلا أن قيمة هذا الرسم ضعيفة جداً وذلك بسبب عمليات الذبح خارج المذابح المرخصة.

ثالثاً : التوصيات:

انطلاقاً من النتائج المستخلصة سابقاً يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لا بد أن تتمتع البلديات بالاستقلالية التامة وان تمتلك حق تأسيس ضرائب ورسوم.

-لابد أن يكون هناك بعض الاستقرار في مجال التشريع الضريبي ليتسنى للجهاز التنفيذي وضع
ميكانزمات للاستيعاب و من ثم التحصيل الذي هو لب المشكلة.مع منح سلطات تشريعية للمجالس
البلدية في هذا المجال.

-لابد أن تصاغ التشريعات الجبائية بلغة بسيطة سهل فهمها، وأن تبعد قدر الإمكان عن
الغموض والتعقيد وكثرة التأويلات التي تشجع على التهرب الجبائي.

-أن ترفع الدولة نصيب البلديات من بعض الضرائب والرسوم والتي تمتاز بالمردودية العالية
لصالح البلديات عوض تقديم إعانات ومساعدات مشروطة ومخصصة لقطاعات معينة وهذا لتدعيم
الاستقلالية المالية للبلديات.

-يجب على البلديات تدعيم المصالح الجبائية بالوسائل البشرية والمادية لتحسين الحصيلة
الضريبية ورفع نسبة التحصيل.

-الاقتصاد في الوقت والمال وذلك بتخصيص نسبة مئوية لفائدة البلديات من إجمالي الإيرادات
الجبائية المحصلة على ترابها عوض إخضاع كل ضريبة ورسم إلى نسبة توزيع مختلفة.
-محاربة التهرب والغش الجبائي على مستوى التشريعات الجبائية وتوسيع عمليات الرقابة
الجبائية.

-تزويد مصالح الضرائب بوسائل الإعلام الآلي وربطها بمصالح الجمارك والبنوك ومختلف
المؤسسات المالية لتحسين الموارد المالية للبلديات.

رابعاً: آفاق الدراسة.

من خلال هذا البحث يتبين لنا أن موضوع الجباية المحلية للجماعات المحلية يستدعي المزيد من الدراسات و الأبحاث المستقبلية، لعلنا نفتح آفاقاً بحثية أخرى مثل:

- تطوير وسائل التحصيل الجبائي للبلدية.
- إصلاح الجباية المحلية في الجزائر.
- الاستقلالية المالية للجماعات المحلية من اجل التنمية.

المراجع

01- الكتب

أ- الكتب باللغة العربية

- بزة صالح، بن خزناني أمينة: جباية المؤسسة "دروس و تمارين محلولة"، دار الباحث، 2022
- بن خزناني أمينة: محاضرات في مقياس جباية مؤسسة، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2019.
- بزة صالح: محاضرات في مقياس جباية مؤسسة، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، الموسم الجامعي 2017 / 2018.
- بوعلام ولهي: جباية المؤسسة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2018.
- عبد الزاق لجناف، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2018.
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية و الضرائب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- لطفي شعباني، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة و تمارين محلولة: الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2017.
- نصيرة بوعون يحيوي، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2011.
- حسن صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

- محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع
عناية، الجزائر، 2003.
- يحيى دندني، **المالية العمومية**، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2010.
- يوسف نور الدين، "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، جامعة
محمد بوقرة، بومرداس، 2011
- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر و التوزيع عناية، الجزائر، 2004.
- لخضر عبيد، **التنظيم الإداري للجماعات المحلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- محمد رضا جنح، **القانون الإداري**، مركز النشر الجامعي، الجزائر، 2008.
- محمد علي الخلافة، **الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا**، دار
الثقافة عمان، الأردن، 2009.
- محمد براهيم، **الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية**، رسالة ماجستير في
العلوم الاقتصادية، تخصص فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004-2005،
- علي خطار شنتاوي، **الإدارة المحلية**، دار وائل عمان، الأردن، 2008.
- صالح الروباي، **اقتصاديات المالية العامة** (الطبعة 02)، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، 1988.
- رفعت المحجوبي، **اقتصاديات المالية العامة** (الطبعة 02)، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، 1988.

- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2010.
- خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة، الأردن، 2011
- عبد الناصر النور، الضرائب و محاسبتها، دار المسيرة للنشر و التوزيع (الطبعة1)،الأردن،2002
- نصر الدين عشي، مدخل للقانون الإداري ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012.
- بن عثمان ساعد، ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، رسالة ماجستير، مذكرة التخرج ما بعد التدرج في المناجمنت العمومي، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة الأولى 1994.

ب-الكتب باللغة الأجنبية

-Jean Cathelineau, Finances Publiques Politique Budgétaire et Droit Financière, L.G.D.J, Paris, 1976.

2-المجلات

- بن خزناجي أمينة و قايد بومدين، الجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (مقال بمجلة الابتكار و التنمية الصناعية المجلد 3 العدد1)، الجزائر ،جوان-2020.
- بسمة عولمي ، تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد04)،الجزائر،2006.
- صالح بزة،إصلاح الجباية المحلية و متطلبات تمويل التنمية المحلية،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية،العدد الاقتصادي (المجلد الثاني)، جامعة الجلفة،2018.

- أسامة جفالي، محدودية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة الدراسات و البحوث القانونية (العدد 5)، الجزائر، 2017.
- عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة الفكر (العدد 7)، الجزائر، 2018.
- احمدي معمر ، إصلاحات المالية المحلية كآلية لتصحيح عجز الميزانية الجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد و المالية، الجزائر ، 2018.

03- المذكرات

- خولة حموش فعالية النظام الجبائي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر (أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.
- عصام صياف، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة باتنة ، 2018.
- محمد لعلاوي،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر(أطروحة دكتوراه) ، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة ،2015.
- عبد الكريم بلوفي، ترشيد نظام الجباية العقارية(أطروحة دكتوراه)،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة بسكرة،2012.

- عبد الحق بوتاتة، و عبد الهادي العايب، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية، (مذكرة ماجستير)، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016.
- يوسف نور الدين، الجباية المحلية و دورها في تنمية الجماعات المحلية، (مذكرة ماجستير)، جامعة بومرداس، 2008.
- مسيكة بربح ، الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات التنمية و آلياتها (مذكرة ماستر) ، الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017.
- كنزة مقداد و نوى سليمة ، دور الجباية المحلية في تمويل البلديات (مذكرة ماستر)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة بسكرة، 2020.

04- القوانين و التشريعات

- القانون رقم 19-12 الصادر في تاريخ 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ل 11 ديسمبر 2019 يعدل و يتم القانون 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.
- قانون المالية، 2021.
- قانون المالية، 2022.
- الجزائر، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35 لسنة 1990، المادة 03.
- الجزائر، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 2012.

- الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 لسنة 2011.
- الجزائر، قانون الضرائب الغير المباشرة ، 2022.
- الجزائر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
- الجزائر، قانون الرسم على رقم الأعمال ،2017
- الجزائر، قانون الرسم على رقم الأعمال ،2022
- الجزائر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

05- المواقع

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/>

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

<https://www.interieur.gov>

<https://www.startimes.com>

الملاحق

الملحق رقم 12 : كشف سندات الإيرادات

ولاية: برج بوعريبيج
 دائرة: برج بوعريبيج
 بلدية: برج بوعريبيج

محذو رقم 12
 السنة المالية: 2019

الخزينة
 لـ برج بوعريبيج

كشف سندات الإيرادات رقم 33 بتاريخ 31 ديسمبر 2019

الرقم التسلسلي	طبيعة الإيراد	أسماء المدينين	عدد السندات	أصل		عدد السندات	مبلغ السند	طابع حسب كل مادة في البرزينة	معالجة السائلة حسب كل مادة في البرزينة	المدة المدة حسب كل مادة في البرزينة	التاريخ الإتمام	الطبي	ملاحظات		
				المتحقق	الأمر										
549	بيع المنتجات والخدمات	عدة أشخاص	2019	2019	2019	9022/700	151,500.00	151,500.00	649,000.00	800,500.00					
550	رسوم على الطرق والأماكن والتوقف	عدة أشخاص	2019	2019	2019	9040/712	1,279,650.00	1,279,650.00	5,324,630.00	6,604,280.00					
551	تأجير العقارات والمنقولات والمعاد	مهدي فاتح	2019	2019	2019	9319/711	4,800.00	4,800.00	17,289,586.00	17,294,386.00					
552	حقوق الأفران	عدة أشخاص	2019	2019	2019	9409/755	487,500.00	487,500.00	2,023,500.00	2,511,000.00					
553	الرسوم على رخصة البناء	عدة أشخاص	2019	2019	2019	9409/759.1	6,377,449.00	6,377,449.00	19,580,716.20	25,956,165.20					
								8,300,899.00							
مجموع هذا الكشف المجموع هذا الكشف: 83,008,899.00 مجموع اتم 83,008,899.00															
هذه هذا الكشف مع أمانة البلدية لا يبين ولا يثبت كالتالي ولما تم التوقيع وتوقيع المدينين وتوقيع المدينين وتوقيع المدينين برج بوعريبيج في 20/12/2019															

الملحق رقم 03 : جدول خاص بالرسم على رخصة البناء لسنة 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

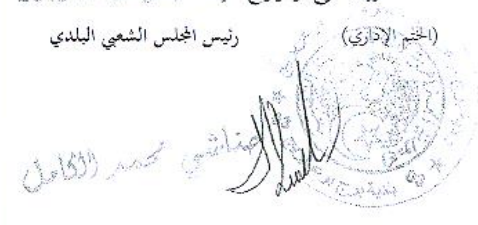
السنة المالية: 2019
الباب الفرعي: 9409
المادة: 759.1

ولاية : برج بوعريبيج
دائرة : برج بوعريبيج
بلدية : برج بوعريبيج

الرسم على رخصة البناء

الرقم	المدين	المبلغ	رقم الوصل	التاريخ
1	الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة المسماة 'اهي ستار'	301 900,00	9672	2019.10.22
2	بن زبوج علي بن عمار	28 000,00	9348	2019.10.02
3	بورنان شريف محمد بن محفوظ	70 290,00	8716	2019.10.01
4	شركة مساهمة كوندور اكترونيكس - المدير العام	129 600,00	8708	2019.10.01
5	علون الطاهر بن قويدر	12 015,00	8706	2019.10.01
6	توامة محرز بن ساعد	14 040,00	9670	2019.10.22
7	مخوخ عبد الرشيد بن عمر	70 726,00	10016	2019.10.24
8	بوقطاية صلاح الدين بن إدريس	25 950,00	9812	2019.10.27
9	شتوح عثمان ابن مولود	66 975,00	9780	2019.10.27
10	عطية فريد بن براهيم	31 562,50	9764	2019.10.27
11	عيدل بدر الدين بن رشيد	24 150,00	9802	2019.10.27
12	ثعالبي الهادي بن عبد الله	25 944,00	10060	2019.10.28
13	قنوش حمزة بن منصور	27 966,50	10070	2019.10.28
14	زايدي العياشي وزايدي مختار ابناء الطاهر	5 800,00	9838	2019.10.29
15	زقادي محمد بن عبد الرحمان	21 075,00	9850	2019.10.29
16	سعيدى آدم بن ميلود	2 000,00	9824	2019.10.29
17	بونداوي عمر بن لوصيف	5 000,00	10096	2019.10.30
18	سمارة فطيمة الزهراؤ بنت ذوادي	5 400,00	10094	2019.10.30
19	المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة المسماة (للترقية العقارية مسيرها : والي توفيق)	219 000,00	100557	2019.10.31
20	بوبرة عبد العزيز ابن السعيد	14 430,00	9896	2019.10.31
21	ترايكية يحيى بن حريزي	26 950,00	8908	2019.10.17

ملحق رقم 7

تاريخ المستندات	المبلغ	المسادة	السنة المالية	رقم السند	تاريخ الاستحقاق	تاريخ الأخذ على العاقد	المحاسب المكلف أمين خزينة
	6,377,449.00	9409/759,1	2019	552	2019	2019	ك. برج بوعريرج
ولاية برج بوعريرج بلدية برج بوعريرج				سند تحصيل			
المدين				الإسم .. عدة أشخاص			
موضوع الإيراد :				اللقب			
الرسم على رخصة البناء				المهنة			
2,456,485.50	شهر أكتوبر 2019			العنوان			
2,186,073.80	شهر نوفمبر 2019						
1,734,889.70	شهر ديسمبر 2019						
				برج بوعريرج			
				المستندات المنبثقة للإيراد			
				03 كشوفات			
6,377,449.00	المبلغ الواجب للتحويل بالدينار الجزائري						
حدد بمبلغ: ستة ملايين وثلاثمائة وسبعة وسبعون ألف وأربعمائة وتسعة وأربعون دينار جزائري ،							
حرر بـ برج بوعريرج في 3 ديسمبر 2019 رئيس المجلس الشعبي البلدي (الختم الإداري)							
							
تفقد بالسند رقم المؤرخ في							
المادة السنة المالية 20.....							
رقم المستندات							

ملحق 2

مجموعة بوفال البلدية - D.M.F. MMUGUIN - BLIDA

أرقام المستندات	مبلغ الحوالة	المادة	ولاية بلدية			حوالة دفع	
			رقم الحوالة	مبلغ الصك	تاريخ الصك	رقم الصك	رقم الكشف
موضوع النفقة			المحاسب المكلف أمين مخزينة البلدية ج. م. رقم مركز الجزائر				
السبلغ الخام.....			الدائن				
الإقتطاعات :			المستفيد.....				
			حساب جاري رقم.....				
			مركز الصكوك البريدية ب.....				
			المؤسسة المصرفية.....				
			وكالة.....				
			حساب مصرفي رقم.....				
المبلغ الصافي للتحويل.....							
حددت هذه الحوالة بمبلغ يقدر بـ :			المستندات المثبتة للنفقة				
حضره رئيس المجلس الشعبي البلدي، (الخبم الإداري)							
الدفء بواسطة التحويل البريدي تبعا لصك تحويل الحوالة المشار إليه أعلاه. أمين المخزينة،			تاريخ الحوالة رقم المؤرخة في السنة المالية مستندات رقم.....				

الملحق رقم 02 : الخاص بتحديد التقديرات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 مديرية الضرائب لولاية
 برج بوعريش
 بلدية: برج بوعريش
 ملحق رقم (2)

تحديد التقديرات
 للإيرادات الجبائية
 السنة المالية 2021

ملاحظة	تقديرات السنة المالية	طبيعة الضريبة أو الرسم
	1 049 897 027	الرسم على النشاط الصناعي و التجاري
	19 699 383	الرسم العقاري و رسم التطهير
	254 309 936	الرسم على القيمة المضافة
	14 242 657	الضريبة على الدخل العقاري
	88 405 919	ضريبة الجزائية الوحيدة
	1 426 554 922	المجموع

المدير الولائي للضرائب
 محمد بن حاسك

ملاحظة	تقديرات السنة المالية	طبيعة الضريبة أو الرسم
	0	رسم الذهب
	10.690.400,00	الرسم على التوقف في الأماكن العمومية
	31.486.100,00	إيرادات أخرى استثنائية
	69.891.194,83	إيرادات من الأملاك العمومية
	112.067.694,83	المجموع

في يوم 2020
 المجلس الشعبي البلدي
 عثمان بن محمد الكمال

المادة: من الحساب
مستند رقم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملحق رقم 8

ولاية برج بوعرييج

السنة المالية: 2021.

بلدية برج بوعرييج

رقم:

قسم: تسيير

جدول رقم:

المادة: 759.1/.....

أمر بالتسديد

طبقا للترتيبات القانونية يلزم السيد (ة) /بلعارف فتيحة.
بالتسديد إلى صندوق أمين خزينة بلدية برج بوعرييج ح.ب.ج 306253/18.
المبلغ المبين حسب التفصيل التالي:

ملاحظات	المبلغ الواجب للتسديد	سعر الوحدة	الكمية	سبب الدفع
	71.673 دج	00 / دج 300	2م 238.91	الرسم على رخصة الهدم
	71.673 دج	00	المجموع	

حدد هذا الأمر بالتسديد بمبلغ يقدر بـ : واحد و سبعون ألف و ستمائة و ثلاثة و سبعون دينار جزائري .

برج بوعرييج في:
رئيس المجلس الشعبي البلدي

